

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

الشعبة : علوم إقتصادية

تعويم العملة و أثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر
(دراسة حالة تركيا)

تحت إشراف الأستاذ :

بن عامر مصطفى

مقدمة من طرف الطالب :

خروبي ندير

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	من الجامعة
رئيسا	القرى عمار	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	جيلالي بوظراف	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021 - 2022

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى،
من كل أعماق قلبي ووجداني أهدي هذا العمل إلى أغلى ما أملك،
والدي، إلى والدتي،
إلى زوجتي،
إلى ولدي محمد عبد الله،
إلى بناتي بتول، خديجة و خويرة
إلى كل أفراد عائلتي،
إلى كل أساتذتي،
إلى كافة الأصدقاء والزلاء،
إلى كل من نسيهم قلبي وضمهم قلبي.

شكر وتقدير

أحمد ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك،
الحمد الذي أعانني وساعدني بعفوه وسلطانه وسخر لي الأسباب ووفقني في
إنجاز هذا العمل،
أتقدم بشكري واعترافي لجميل إلى الأستاذ المشرف: " د. بن عامر مصطفى "
على قبوله الإشراف على هذا العمل،
وعلى توجيهاته وإرشاداته القيمة،
كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام " أعضاء لجنة المناقشة " على قبولهم
مراجعة وتقييم البحث الذي لن يكتمل إلا من
خلال توجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة،
والشكر موصول إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

الفهرس

01	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
	المبحث الأول : النمو الإقتصادي
06	مقدمة.....
06	1. مفهوم و أنواع النمو الاقتصادي.....
06	1.1 مفهوم النمو الاقتصادي.....
07	2.1 بين النمو و التنمية الاقتصادية.....
09	3.1 أنواع النمو الاقتصادي.....
09	1.3.1 النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive).....
09	2.3.1 النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive).....
09	3.3.1 النمو الطبيعي.....
09	4.3.1 النمو العابر.....
09	5.3.1 النمو المخطط.....
10	2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....
10	1.2 تراكم رأس المال.....
10	2.2 رأس المال البشري.....
11	3.2 الموارد الطبيعية.....
11	4.2 التطور التكنولوجي.....
11	3. قياس النمو الاقتصادي.....
11	1.3 الناتج المحلي الإجمالي (Produit Intérieur Brut (PIB).....
11	2.3 الناتج القومي الإجمالي (Produit National Brut (PNB).....
12	3.3 تكافؤ القوة الشرائية.....
12	4. النظريات و النماذج للنمو الاقتصادي.....
12	1.4 النظرية الكلاسيكية.....
12	1.1.4 آدم سميت (Adam SMITH) (1723 - 1790).....
13	2.1.4 David Ricardo (1772- 1823).....

13.....	(1834 – 1766) Thomas MALTHUS .3.1.4
13.....	2.4. النظرية الكلاسيكية الجديدة.
11.....	نظرية Schumpeter.....
11.....	نموذج Harrod-Domar.....
15.....	المبحث الثاني : أسعار الصرف.....
15.....	المقدمة.....
15.....	1.2. تعريف سعر الصرف.....
16.....	2.2. أنواع سعر الصرف.....
17.....	3.2. مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي.....
20.....	4.2. سعر الصرف التوازني.....
21.....	5.2. خصائص و أنواع سوق الصرف الأجنبي.....
21.....	1.5.2. مفهوم سوق الصرف الأجنبي.....
22.....	2.5.2. خصائص سوق الصرف الأجنبي.....
23.....	3.5.2. عمليات و أنواع سوق الصرف الأجنبي.....
26.....	6.2. محددات سعر الصرف.....
30.....	7.2. السعر الفوري و السعر الآجل.....
30.....	8.2. النظريات المحددة لسعر الصرف الحقيقي.....
30.....	1.8.2. نظرية تعادل القوى الشرائية (purchasing-power parity).....
31.....	2.8.2. نظرية ميزان المدفوعات (balance of payments theory).....
32.....	سياسة الرقابة على الصرف.....
32.....	1. مفهوم الرقابة على الصرف.....
35.....	المبحث الثالث : أنظمة سعر الصرف.....
35.....	1.3. ماهية نظام سعر الصرف.....
35.....	2.3. أنظمة سعر الصرف.....
35.....	1.2.3. نظام سعر الصرف الثابت.....
37.....	2.2.3. نظام سعر الصرف المرن.....
39.....	3.2.3. نظام الصرف الوسيطي.....
41.....	4. ظروف الإنتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن.....

42.....	1.4. شروط الإنتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن
43.....	2.4. وتيرة الإنتقال إلى نظام الصرف المرن
44.....	3.4. دواعي تعويم العملة
47.....	المبحث الرابع : أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي نظريا
49.....	الفصل الثاني : الجانب القياسي لأثر سعر صرف الحقيقي على النمو الاقتصادي
49.....	المبحث الأول : تطور نظام المصرفي للدينار الجزائري خلال فترة (1962 – 2010)
54.....	المبحث الثاني : دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري
54.....	1. تعريف بنك الجزائر و مهمته قبل التعويم
54.....	2. مهمة بنك الجزائر بعد التعويم الدينار الجزائري
55.....	1.2. دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار
57.....	2.2. نتائج إدارة سعر الصرف المرن المدار من قبل بنك الجزائر
58.....	المبحث الثالث : دراسة حالة لإقتصاد التركي.
61.....	الخاتمة العامة

المراجع

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

إن تعدد النشاط الاقتصادي لدولة ما في وقتنا الحاضر مرتبط أساسا بالمبادلات التجارية الخارجية أي الاقتصاد المفتوح، يعني أنه لا يمكن أي دولة أن تنعزل إقتصادها نحو المنظومة الاقتصادية العالمية أو بالأحرى الأسواق العالمية. إذن هذه المبادلات الاقتصادية يترتب عنه تعدد العملات المتداولة يعني العملة الوطنية و بما فيها العملات الأجنبية مما يؤدي إلى إستعمال آلية من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، وهذه الآلية تدعى سعر الصرف.

من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا حيث يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم و النمو الحقيقي، كما أنه يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني. كما نعلم أن العملة الوطنية تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية و مرغوب فيها، و العكس صحيح.

لذلك، تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير هذه السياسات في الاقتصاد على مدى استقرار سوق الصرف الذي يتوقف على نظام الصرف القائم. لهذا تتجلى النظام الصرف أهمية بالغة في توازن الداخلي و الخارجي و لاسيما في النمو الاقتصادي و التحكم في العرض النقدي و تخفيض معدلات التضخم.

إن المنافسة الدولية الشرسة والتكتلات الاقتصادية حيث القانون السائد من أجل البقاء هو الميزة التنافسية وقدرة مواجهة الصدمات خاصة تلك الأزمات الاقتصادية في التسعينات أهمها أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، أزمة روسيا والبرازيل سنة 1998 ، وأخيرا أزمة الأرجنتين سنة 2001 أين كان نظام سعر الصرف غير ملائم أحد أهم الأسباب إلى توجيه الانتباه إلى صانعي القرارات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم على عدم الثقة في اختيار نظام صرف مناسب يتم تطبيقه في جميع الأوقات، بسبب اختلاف الصدمات والتغيرات التي يعيشها الاقتصاد المحلي، واختيار نظام الصرف بشكل مستقل عن عوامل أخرى لا تقل أهمية في التأثير على مصير توجيه الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجعل أمام السلطات النقدية مسؤولية اختيار نظام الصرف بالتنسيق مع السياسة الاقتصادية للبلد والمستجدات الاقتصادية العالمية قصد تحسين من مستوى أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي مرغوب.

و بما أن القطاعات الاقتصادية مرتبطة بالعالم الخارجي الذي يستوجب منها التعامل بالعملات الأجنبية لتسوية الصفقات الاقتصادية المبرمة مع الشركاء الأجانب، وقصد كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين

اتجاه العملة المحلية، يبقى أمام السلطات النقدية مهمة ترشيد عملية اختيار نظام الصرف الملائم لعملتها الوطنية.

و في ظل التحرير المتزايد لرؤوس الأموال و السير الحثيث نحو التوجه الجديد لأنظمة الصرف الدولية تحاول معظم دول العالم إيجاد طريقة مثلى لتلائم اقتصاداتها خاصة أن الجزائر مرت بعدة تحولات في وضعيتها الاقتصادية من الاقتصاد المركزي المخطط إلى ضرورة إنتقال إلى الاقتصاد السوق، أي إنتقال من الاقتصاد الإشتراكي بعد الإستقلال إلى إقتصاد السوق أو إقتصاد الحر، فكان من الواجب عليها إعادة النظر في إتباع سياسات الإصلاحات الهيكلية و المالية تم من خلالها تحرير الاقتصاد الوطني و هذا بترقية سياستها النقدية و إختيار السياسة الملائمة لهذا الظرف، كما أنه عليها الإلتفات إلى الخصائص الجوهرية التي تميز الهيكل الاقتصادي للجزائر في هذه الفترة و أن كل تغير في سياسة الصرف لابد أن يرافقها إعادة بناء المؤسسات التي تلائم هذا النوع أو ذاك من أنواع الصرف التي تفرضه البيئة الاقتصادية، و هذا حفاظا على إستقرار عملتها.

ففي عام 1994 قامت السلطات بتحديد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية و الذي كان يعتمد بنظام سعر الصرف الثابت في السابق.

أهمية موضوع البحث :

تتجلى أهمية موضوع البحث، في أن الاقتصاد العالمي يمر بجملة من أزمات العملة التي أرجعها الخبراء الاقتصاديين إلى سوء اختيار نظام الصرف المناسب بسبب عدم قدرة السلطة (النقدية والمالية على حد سواء) على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات الاقتصادية وعلى التفرقة بين أوجه التأثير المؤقتة أو الدائمة تزامناً مع انتشار مظاهر الانفتاح الاقتصادي وحرية حركة رأس المال.

كما هذه الدراسة من أهم المواضيع الحديثة التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر، كما تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى أنه يتمتع بحدثة و إهتمام بالغ في مجال المالية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة و الأزمات مع العلم أنه ليس بالموضوع السهل و يتخلله الكثير من التعقيد، إلا أن الدافع الأساسي لإختيار هذا البحث هو محاولة إثراء الموضوع بكل الجوانب المتعلقة به نظريا و تجريبيا من أجل الوصول إلى مدى معرفة مدى فعالية مختلف أنظمة سعر الصرف (نظام التعويم خاصة) في التأثير على النمو الاقتصادي في الوقت الحالي خاصة في الدول النامية (حالة الجزائر) ذلك لأن تطور الاقتصاد المحلي مهم لإستمرارية و تسريع عجلة النمو

إشكالية الدراسة:

إن وجود نظام سعر الصرف يرتبط إرتباطا وثيقا بوجود إقتصاد قوي ذو أسس متينة، و أساس كل عملية تنموية تحقيق معدلات نمو إقتصادي تخرج بالإقتصاد الوطني من مراحل الإنعاش المتوالية و المتتالية إلى بر الأمان و بالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير نظام سعر الصرف و خاصة ما إدى إنتهجت الجزائر نظام التعويم على النشاط الإقتصادي و على النمو الاقتصادي بصفة عامة ؟

و من خلال الإشكالية العامة يمكن حصر الموضوع في أسئلة فرعية كما يلي :

- ما هي أهم السياسات المتعلقة بسعر الصرف وفق المدارس الاقتصادية ؟
- كيف أثرت سياسة الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

الدراسات التجريبية حول علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي
سوف نقوم فيما يلي بتقديم بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة بين أنظمة سعر الصرف
والنمو الاقتصادي.

✚ دراسة بعنوان " الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل

العولمة دراسة حالة الجزائر " جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2010 / 2011¹.

حاول الباحث ابراز مدى أهمية التوفيق في اختيار نظام سعر الصرف الملائم وأثاره المترتبة على النمو الاقتصادي ، حيث قرر من خلال بحثه أن اختلاف الآراء الاقتصاديين والباحثين بشأن إختيار نظام سعر الصرف المناسب حيث يعتبر كل من (2000) Hausman, panizza et stein ، و Calvo et Reinhart على أن نظام الربط الى الدولار هو النظام الانسب للدول النامية ، أما الاقتصادي Ghosh et Al (2003) فقد استنتج من دراسته الميدانية أفضلية ترك العملة تتقلب في مجال تحده السلطة النقدية على حسب الاهداف الاقتصادية ، ومن جهة أخرى يرى Williamson (2000) بضرورة الانضمام الى اتحاد العملة ، أما الاقتصادي Goldstein (2002) يعتبر أن أحسن نظام وأقله تكلفة بالنسبة للدول النامية هو نظام التعويم المدار ، وأمام هذه الآراء المختلفة والمتناقضة أحيانا في شأن اختيار سعر الصرف يتفق الباحث في دراسته مع رأي الاقتصادي frankel (1999) الذي يقول " لا يوجد نظام صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف " ، لأن كل نظام من أنظمة سعر صرف له مزايا وله عيوب.

✚ دراسة بعنوان " أثر أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية

للفترة 1985 – 2015 " جامعة محمد بوضياف – مسيلة²

إستخلص الباحث على أن نظم الصرف المعمومة أنسب ما تكون في خدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية والأجهزة الإنتاجية المرنة القادرة على التجاوب مع معطيات العرض والطلب في التجارة الدولية و بالتالي الاستجابة لمتطلبات تعويم العملة والاستفادة من مزاياه وامتصاص الصدمات التي قد تنجم عن اتباع مثل هذا النظام في سعر الصرف. بينما لا يصلح نظام الصرف العائم لنسبة للبلدان

¹ محمد الأمين بربري أطروحة دكتوراه بعنوان " الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –

دراسة حالة الجزائر " جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2010 / 2011

² عزي خليفة، "أثر أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1985 – 2015 " جامعة محمد بوضياف

– مسيلة، السنة الجامعية 2017 – 2018

النامية، بل على العكس يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من نظم الصرف الثابتة أو المدارة لافتقارها للمراكز المالية الكبرى وضعف اقتصادياتها وعدم استجابة أجهزتها الإنتاجية لما تتطلبه التجارة الدولية من تقلبات في العرض والطلب و بالتالي تقلبات في سعر صرف العملة الناجم عن انتهاج نظام تعويم العملة، من هنا كان لجوء هذه الاقتصاديات إلى أسعار الصرف الثابتة أو المدارة في الحياة العملية، وذلك لتجنبها المضاعفات الناجمة عن أسعار الصرف المعومة؛ كما أنه لا يمكن تحديد نظام سعر صرف مناسب يحقق النمو الاقتصادي لأي بلد في كل مكان وزمان، فربما الدولة الآن تمتاز بخصائص النظم المرنة، ولكن بعد مدة قد ينقلب الحال، وتصبح تتصف بخصائص النظم الثابتة، وهذا ما أثبتته الدراسات النظرية والتجريبية السابقة حول هذا الموضوع.

الفصل الأول

الفصل الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي و أسعار الصرف.

المبحث الأول : النمو الإقتصادي

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشر لتطور البلدان و هذا مرتبط أساسا على نشاطها الإنتاجية و الخدماتية، خلق مناصب عمل و الترواث. فالدول المتقدمة تسعى إلى حفاظ مستوياتها المعيشية للأفراد من الرفاهية أما الدول النامية فتسعى للتخلص من التبعية و الفقر. و في وقتنا الحاضر إزداد النشاط الاقتصادي و تحول رؤوس الأموال من و إلى العالم الخارجي، كما نلاحظ أن كل دولة تسعى إلى تبني نظام مصرفي التي تحافظ على إستقرار سعر الصرف، فإستقرارها هو إستقرار الاقتصاد و النمو الاقتصادي. ولهذا إرتأينا إلى تقديم مفاهيم حول النمو الاقتصادي، محدداته و طرق قياسه.

1. مفهوم و أنواع النمو الاقتصادي :

1.1. مفهوم النمو الاقتصادي :

تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، نذكر منها :

- يرى S. KUZNETS و الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 " أن النمو الاقتصادي لبلد ما هو زيادة طويلة الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تركز هذه الإمكانيات المتنامية على التقدم التكنولوجي، والتكيف المؤسسية والإيديولوجية الذي تتطلبه"¹
- كما عرف الاقتصادي (FRANÇOIS PERROUX) - النمو الاقتصادي بأنه : "الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية"²
- و حسب P.A. SAMUELSON " فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون نموا إقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد

¹ SIMON KUZNETS juin 1973; " Modern Economic Growth : Findings and Reflections " ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N° 3 ; P. 247

² BEITONE.A, DOLLO.C, CAZORLA.A, DRAIA-M « Dictionnaire des sciences économiques » Ed ARMAND COLIN, Paris, 2004, P110.

ما تتحرك إتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته"³

كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو : "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد و لهذا لا يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على الزيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل يتعداه الى الزيادة أيضا في نصيب الفرد من الدخل القومي، اذ لابد ان يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان"⁴
و من هنا نستنتج أن:⁴

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي- معدل نمو السكان

و عند إدراج التضخم في معدل النمو الاقتصادي يكون كما يلي:⁵

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي- معدل التضخم

2.1. بين النمو و التنمية الاقتصادية :

تعتبر النمو و التنمية الاقتصادية من بين المصطلحات و المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، فتعتبر الهدف الرئيسي في النظريات الاقتصادية و تهتم الحكومات في تطوير الحالة الاقتصادية لها. والنمو الاقتصادي هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية الاقتصادية هو زيادة في مستوى الناتج القومي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما⁶. وبالرغم من أن هذا الفرق لا يشكل تمييزا علميا إلا أنه يفيد في كونه تمييز للنظريات المتعلقة بالدول

³ الحاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية : 2000 - 2010، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الأول، 2011، ص5

⁴ السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا " النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية - الإسكندرية - 2008 ص 3

⁵ السيد محمد السريتي نفس المرجع ص 339

⁶ كيداني سيد أحمد، "أثر التّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012 - 2013 ص 43

المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة الرأسمالية أو الاشتراكية⁷، إلا أن البعض يذهب تخصيص مصطلح النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة اقتصاديا ويفضلون استخدام مفهوم التنمية على الدول الأقل تقدما.

فلو بسطنا الفكرة حول التنمية الاقتصادية من أجل تحديد الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي، فقد عرفها "نيركس" : "بأنها ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية و الظروف السياسية والعوارض التاريخية"⁸، كما عرف الاقتصادي الأمريكي « M.MEYER » حول مفهوم التنمية الاقتصادية في نظره " من أجل تحقيق التنمية شاملة لابد من تدخل قطاع حكومي لتوجيه الإستثمار فهناك عدة حقوق للعمل الحكومي " تتمثل فيما يلي⁹ :

- بإمكان الحكومة توفير الأسواق بواسطة تشجيع بعض الترتيبات المؤسسية المناسبة.
 - تشتد الحاجة للتوجيه الحكومي وذلك لتشجيع الوفورات الخارجية والنمو المتوازن بوجه عام.
- وانطلاقا مما سبق يمكن القول في الأخير بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يأخذ مفهوما ومضمونا واسعا وشاملا من مفهوم النمو الاقتصادي،

جدول رقم (1) : أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية معينة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحويل التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغيير الكمي	يغلب على التنمية التغيير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية	مفهوم يطلق على البلدان والمجتمعات المتخلفة ويشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد الإنسان	التنمية عملية مقصودة

المصدر: طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان

2002، ص 51

7 د. عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد

والإدارة - قسم الاقتصاد-، تنمية وتخطيط، ص 29

8 د. حسين عمر، « التنمية والتخطيط الاقتصادي »، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994، ص 31

9 كاظم حبيب، " مفهوم التنمية الاقتصادية"، دار الفرابي للطبع 1980، ص 13

3.1. أنواع النمو الاقتصادي :

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي وهي :

1.3.1. النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive) :

يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

2.3.1. النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive) :

يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.

3.3.1. النمو الطبيعي :

يتمثل هذا النوع بالانتقال التاريخي من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وذلك عبر عمليات تمثلت في :

الأولى : التقسيم الاجتماعي للعمل وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية، ثم أخيرا إلى الصناعات الكبرى،

ثانيا : وهي متعلقة بالتراكم الأولي لرأس المال، ففي بادئ الامر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة لتحول بعد ذلك إلى صناعة.

ثالثا : سيادة الإنتاج السلعي، تخص الانتشار الواسع للعملية الانتاجية ليس لإشباع حاجيات المنتج فقط، بل لتتعداه لغرض المبادلة وهذا ما دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

رابعا : السوق الداخلية، حيث يكون لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب عليه، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

ما نلاحظه في كل هذه العمليات أن الدول الناشئة لم تمر بكل هذه العمليات إلا بعض منها مما أدى إلى عدم تطور اقتصاديا وإجتماعيا على عكس الدول المتقدمة أتت بكل من هذه العمليات بنمو سريع.

4.3.1 النمو العابر :

لا يملك هذا النوع صفة الاستمرارية و الثبات، أي هو نمو يظهر بفعل عوامل سوءا كانت داخلية أو خارجية.

5.3.1. النمو المخطط :

وهو عكس النمو الطبيعي الذي يحدث بصورة تلقائية، ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد كمتطلبات المجتمع ، إلا أن قوته و فعاليته مرتبطة بقدرة التخطيط.

2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي :

إن عملية التنمية الاقتصادية لها عدة عوامل، و من هذه العوامل يوجد عوامل محرك القوة و من بينها :

- تراكم رأس المال،
- رأس المال البشري (تتمثل في عرض العمل، التعليم)،
- الموارد الطبيعية،
- التطور التكنولوجي.

و يعبر عن هذه العوامل الأساسية في صورة دالة رياضية و تعرف (بدالة الإنتاج الكلي) و التي تعبر عن العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي و المدخلات و التكنولوجيا كما هو موضح في الصيغة الرياضية التالية :

$$Q = f(K, L, R, A)$$

حيث :

Q : الناتج

K : خدمات رأس المال الإنتاجية

L : مدخلات عنصر العمل

R : مدخلات الموارد المالية

A : مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد

f : الدالة.

1.2. تراكم رأس المال :

يعرف رأس المال بأنه " ثروة تستخدم في انتاج المزيد من الثروة"¹⁰، إن الزيادة في تراكم رأس المال يتم بتخصيص جزء منه من الدخل في الإدخار و هذا من أجل إستثماره في إنتاج السلع الرأسمالية capital goods.

2.2. رأس المال البشري :

يعتبر أهم عامل من محددات في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر محور أساسي في العملية الإنتاجية. هناك جانبين في رأس المال البشري، الجانب الكمي والجانب النوعي، أي أن زيادة حجم القوة العاملة يعني

¹⁰ مدحت القرشي " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2007 ، ص 135.

وجود البشر المنتجين أكبر. وكلما كانت جودة قوة العمل كبيرة كان برامج التدريب وغيرها من أشكال الإستثمار في الموارد البشرية متوفرة و له تأثير كبير في التنمية الإنتاجية. هناك علاقة وطيدة بين حجم القوة العاملة و حجم السكان وإرتباطهما في معدل مشاركة القوة العاملة في النشاط الاقتصادي.

3.2. الموارد الطبيعية :

يعتبر الموارد الطبيعية عامل أساسي في التنمية الاقتصادية، و نعني بها الغابات و البحار و المحيطات و مساحة الأرض و الثروة المعدنية و الموارد النفطية ... إلخ. لكن نتساءل لماذا الدول النامية غنية بمواردها الطبيعية لكنها غير متطورة و ضعيفة في التنمية الاقتصادية. هو أنه عندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فعني حسن إستغلال تلك الموارد فالجزائر مثلا بمساحاتها و مواردها الكبيرة و المتنوعة إلا أن إستغلالها غير كاف لحدوث النمو الاقتصادي السريع و الفعال، لكن بمقدورها تخطي عتبة الإنحطاط التنموي بإتباعها أسلوب و طرق حديثة لإستخدام مواردها المعروفة.

4.2. التطور التكنولوجي :

يعني إستعمال وسائل و تقنيات حديثة من أجل إستغلال مواردها بمردودية و كفاءة عالية و منها الزيادة في الإنتاجية الكلية للعوامل و تحسين جودة المدخلات. فلا بد من الإنفاق على البحوث و التطوير و السعي نحو الإختراعات و الإبتكرات و هذا كله من أجل رفع مستوى الدخل الفردي و تحسين النمو الاقتصادي.

3. قياس النمو الاقتصادي :

أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تقيس حجم النشاط الوطني أو ما يعرف بالنمو الاقتصادي هي :

1.3. الناتج المحلي الإجمالي : (Produit Intérieur Brut (PIB)

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الاقتصادي الذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي للدولة ، و تسعى كافة الدول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، واللحاق بركب النمو الاقتصادي والحصول على حيز دولي في التنافس الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات.

2.3. الناتج القومي الإجمالي¹¹ : (Produit National Brut (PNB)

هو مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، يقصد به تقدير القيمة الإجمالية لكافة المنتجات و الخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، من خلال وسائل الإنتاج التي يمتلكها سكان بلد ما سواء داخل أو خارج حدود الوطن، أي أن هذا المؤشر يدخل في حسابه كل منتج يحمل الجنسية بلد ما بغض النظر عن مكان الإنتاج.

¹¹ شرح معنى "الناتج القومي الإجمالي - (Gross National Product. GNP) "دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو (hbrarabic.com)

الناتج القومي الإجمالي = الإستهلاك + النفقات الحكومية + الإستثمارات + الصادرات + الإنتاج الأجنبي
من قبل الشركات المحلية للدولة - الإنتاج المحلي من قبل الشركات الأجنبية .

3.3. تكافؤ القوة الشرائية :

هو مقياس حديث يقوم على تحديد القوة الشرائية بالعملة المحلية، حيث يعبر عن القدرة الشرائية للفرد عند إقتناء السلع أو الخدمات بوحدته النقدية المحلية مقارنة بوحدات النقدية للدول الأخرى.
لقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي أن مقياس السابق لا يعطي الصورة الحقيقية لتلك القيمة في دول
النامية لهذا ظهر هذا المقياس الجديد.

4. النظريات و النماذج للنمو الاقتصادي :

يوجد الكثير من المدارس الفكرية التي تطرقت إلى النمو الاقتصادي و أن تعطي إطار نظري شامل من
أجل إعطاء مستويات و أداء جيد في التنمية الاقتصادية.

1.4. النظرية الكلاسيكية :

من بين أبرز المفكرين الكلاسيكيين هم :

1.1.4. آدم سميت : (Adam SMITH) (1723 - 1790)

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا
لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفورات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة
الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل
هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها
ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع
معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات
والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف
الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.¹²

¹² مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص ص 56-57

2.1.4 . David Ricardo (1772 - 1823)

على حسبه فإن الزراعة تعتبر أهم القطاعات الاقتصادية، فعندما يبدأ النمو الاقتصادي السكاني، يتجه المجتمع إلى استغلال الأراضي ذات الإنتاجية للمساهمة في توفير الغذاء للسكان، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي :

- **الرأسماليون** : ولهم دور مركزي في عملية التنمية والنمو، بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل اذ يدخرون من الأرباح، ويستثمرون في الادخار ومن ثم في تراكم رأس المال وهذا يضمن تحقيق النمو.
- **العمال** : لا يملكون وسائل الإنتاج، فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور.
- **ملاك الأراضي أو الاقطاعيون** : يتحصلون مداخيلهم عن طريق الربح مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم. فكلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة كان ثمنها أكبر.

3.1.4 . Thomas MALTHUS (1766 – 1834)

إهتم Thomas MALTHUS على نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الموارد الذي تنمو بمتتالية عددية. و يولي MALTHUS في تحديد حجم الإنتاج على الطلب، حيث يرى أن أي إنخفاض في الطلب يؤدي إلى ظهور فائض في الاقتصاد، وهذا يعني الركود و التخلف.

2.4 . النظرية الكلاسيكية الجديدة :

نظرية Schumpeter :

من أبرز الكلاسيكيين الجدد حيث إرتكز على ثلاث عوامل أساسية حسب نظريته في النمو الإقتصادي : الإبتكار، المنظم و الإئتمان، و ذلك يعتبر الإبتكارات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي كما أن للعوامل التنظيمية دورا مهما في عملية النمو، ولكي يقوم المنظم بوظائفه لا بد أن تكون لديه المعرفة الفنية والقدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الإئتمان.

نموذج Harrod-Domar :

إن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod " و " Evesy Domar " والتي عرفت فيما بعد بنموذج Harrod-Domar و يطلق عليه كذلك بالنموذج الكينزي للنمو.

إن الحفاظ على مستوى توازن الدخل لا بد أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (y) ، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (I = S) ، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta y}{y}$$

$$V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

$$S = sY$$

$$I = \Delta K$$

$$I = \Delta K = V \Delta Y = s Y = S$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1.4) تستنتج العلاقات التالية :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{V}$$

$$g = \frac{s}{V}$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددًا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V).

المبحث الثاني : أسعار الصرف

المقدمة :

إن المبادلات الاقتصادية يترتب عنه تعدد العملات المتداولة يعني العملة الوطنية و بما فيها العملات الأجنبية مما يؤدي إلى إستعمال آلية من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و هذه الآلية تدعى سعر الصرف.

كما يعتبر سعر الصرف مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا حيث يؤثر على ميزان المدفوعات و معدلات التضخم و النمو الحقيقي، كما أنه يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني. كما نعلم أن العملة الوطنية تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية و مرغوب فيها، و العكس صحيح.

1.2. تعريف سعر الصرف

هو عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية لتسهيل عملية التنفيذ المالي الخاصة بالمعاملات الدولية. فسعر الصرف لأية عملة هو قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية. و بالتالي فسعر الصرف هو "عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة نقدية واحدة من عملة أخرى"¹³، و هو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات. و من هنا تبرز أهمية سعر الصرف كونه حلقة الوصل بين الاقتصاد الداخلي (المحلي) و الاقتصاد الخارجي (الدولي) و في نفس الوقت المحدد لقدرة الاقتصاد على التنافسية، و تتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marché de change) و هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة ، ما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع و الخدمات بين الدول المعينة و الدول الأخرى أي بمعنى آخر تتمثل هذه العلاقة كالآتي :

أي إن سعر صرف عملة ما X مقابل عملة أخرى Y هو ما يقابل وحد واحد من العملة X من وحدات (أو جزء من وحدة) العملة الأخرى Y

لذلك فإن سعر صرف العملة X بالنسبة للعملة Y هو

$$1 x = 50 y \text{ معادلة (1)}$$

أما سعر صرف للعملة Y بالنسبة للعملة X فهو

¹³ الطاهر قانة، إقتصاديات صرف النقود و العملات، دار الخلدونية، الجزائر، ص 10.

$$y = 1/50 x \text{ معادلة (2)}$$

ولتوضيح الرؤية أكثر من زاوية أخرى. فمثلا سعر صرف الدينار الجزائري في يوم 01 / 01 / 2015 هو 80 دينار للدولار الواحد و 101 دينار لليورو وهكذا. وقد يعطى سعر الصرف في شكل مزدوج أو ثنائي مثل : \$ 80.7825 / 79.5321 US/DA و هذا يعني أن سعر بيع الدولار هو في أي بنك جزائري هو 80.7825 دينار وسعر شرائه هو 79.5312 دينار للدولار الواحد. عاد ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء

2.2. أنواع سعر الصرف :

○ سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى قسمين سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

○ سعر الصرف الاسمي الموازي:

هو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية

○ سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما أنه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.¹⁴ ويمكن ترجمتها بالمعادلة التالية :

$$TCR=TCN (P^*/P)$$

حيث **TCR** : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الإسمي

P : يمثل مؤشر الأسعار في البلد المحلي.

P* : يمثل مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي.

¹⁴ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75

3.2. مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي:

يوجد عدد من المقاييس احصائية تستعمل لحساب صعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك أما المقياس الثاني المعتمد على السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار p^t والسلع غير القابلة للإتجار p وهناك طريقة ثالثة وهي قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار ويستعمل هذا المقياس تفاديا لمشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى. ويمكن ادراجها فيما يلي:

أ. سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك :

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك، بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع القابلة للتبادل بالعملة الأجنبية مقارنة بالسلع الغير قابلة للتبادل" و يعتبر سعر الصرف الحقيقي المحسوب على أساس التبادل الداخلي، أفضل مؤشر لمبادلة الموارد الوطنية بين القطاعات المعرضة للمنافسة الأجنبية و القطاعات المحمية، و هو يتطور ببطء مع مرور الزمن، و يتم عبر تغيرات تدريجية.

ب. سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي :

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي بأنه : "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار الواردات بالعملة الأجنبية، مقابل أسعار السلع المعد للتصدير. يعد سعر الصرف المحسوب على هذا الأساس، أكثر تقلبا من حيث التبادل الخارجي (التجار الخارجية)، و يُظهر حدود التبادل الداخلي، و يعكس المزيد من التغيرات في أسعار الصرف الاسمي على المدى القصير (و من أمثلة ذلك الصدمات النفطية لسنة (1973 - 1979).

ت. سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي:

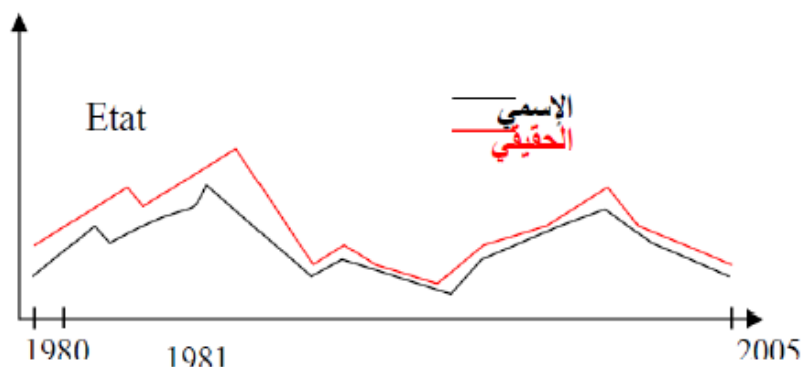
يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي بأنه: قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية، وهذا التعريف أكثر شمولية و الأكثر استخداما في الممارسة العملية، لأنه يعتمد على الرقم القياسي للأسعار و الذي يشمل كل من أسعار السلع القابلة للتبادل (الصادرات و الواردات)، و سعر السلع الغير القابلة للتبادل، و هذا الجزء يعتمد على نموذج القوى الشرائية.

ث. سعر الصرف الفعلي:

تختلف المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف الفعلي ، فهناك مفهوم تقليدي يتمثل في سعر الصرف الثنائي و الذي يعكس أثر مختلف التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية، و هو مفهوم غير شائع الاستعمال نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لحسابه، أما المفهوم المتعدد الأطراف فهو "مؤشر مرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، و الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار النسبية، و مدى أهمية البلدان الشريكة في التجار الدولية، و إذا كان سعر الصرف يحدد قيمة العملة المحلية مقابل وحد من العملة الأجنبية، فان القيمة الخارجية هي عكس ذلك، إذ تعبر عن قيمة وحد من العملة المحلية مقابل كمية من العملة الأجنبية، و تعد عملية تقييم قيمة العملة أمرا بالغ الصعوبة، إذ أن هناك عملات تقييم بقيمتها الحقيقية في حين توجد عملات مغالا جدا في تقييمها ، و كل هذا يؤثر على القدر التنافسية لاقتصاد البلد المعني.

إن سعر الصرف الفعلي الذي سوف يتحدد في سوق الصرف الخارجي قد يختلف عن سعر التعادل طبقا للعرض والطلب على العملتين كما أن اختلاف السعر الفعلي عن سعر التعادل لا يمكن أن يتجاوز حدين ضيقين أي حدي خروج الذهب ودخوله وهذا الاختلاف قد ينشأ عن تكاليف النقل والشحن وتكاليف التأمين التي تضاف إلى سعر التعادل في حالة النقل الفعلي للذهب من دولة إلى أخرى وهذا يجرنا إلى القول بأن اتباع قاعد الذهب يدعم ثبات أسعار الصرف في السوق الدولي للصرف ثباتا محكما لا يعرف المرونة في حركة أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة ، ولقد كان لهذه العلاقة بين مختلف العملات والذهب ما ترتب على ذلك من تداخل أسعار الصرف وصددمات اقتصادية لا أول لها ولا آخر.

الشكل رقم (1) سعر الصرف الحقيقي والإسمي خلال فترة 1985 / 2005



المصدر باريك مراد نقلا عن : Michael Burda, Charles Wyplosz ,Ref .op . cité.p 6

إضافة إلى أسعار الصرف (الثنائية) الاسمية و الحقيقية ، هناك ما يسمى بأسعار الصرف الفعلية (أي المتعدد) الاسمية والحقيقية ، في هذه الحالة (مثلا) يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي أو الحقيقي (سواء كان رسميا أو موازيا) مع عد عملات (متعدد سعر صرف) و ليس مع عملة واحد فقط (ثنائي سعر صرف) . فإذا أردنا حساب سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي (الرسمي مثلا) مع عملات عدة دو (عادة يؤخذ الشركاء التجاريين للجزائر) و هي فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و المملكة المتحدة و روسيا مثلا

في هذه الحالة يحسب سعر الصرف الاسمي الفعلي كما يلي :

$$MNER_{at} = \sum_{i=1}^m W_i * E_{it}$$

حيث إن :

a = Algeria (الجزائر) ، t = Time (السنة ، مثلا 2011) ، m = هي عدد الدول المختار في عملية حساب سعر الصرف الفعلي (عاد تؤخذ الدول الرئيسية في صادرات أو واردات البلد ، أي الدول التي تلعب دورا تجاريا رئيسيا مع البلد المعني) ، i = ترمز للدولة i ، Wi = هي نسبة الصادرات الجزائرية (3) إلى الدولة .. i أو نسبة مساهمة الدولة i في واردات الجزائر، Ei = سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل عملة الدولة i

$$MRER = \sum_{I=1}^m W_i \left[\frac{E_{it} / E_{i0}}{P^*_{it}} \right] Pat$$

حيث أن Pat هو الرقم القياسي للأسعار في الجزائر و P*it هو الرقم القياسي للأسعار في الدولة المختارة i

حيث أن : Eit : هو الرقم القياسي لسعر صرف الدينار الجزائري الإسمي مقابل عملة البلد i في الفترة t
Ei0 : هو Eit عندما تكون الفتر t هي سنة الأساس المختار.
Pat : هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر في الفترة. t
P*it : هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة المختار i في الفترة. t

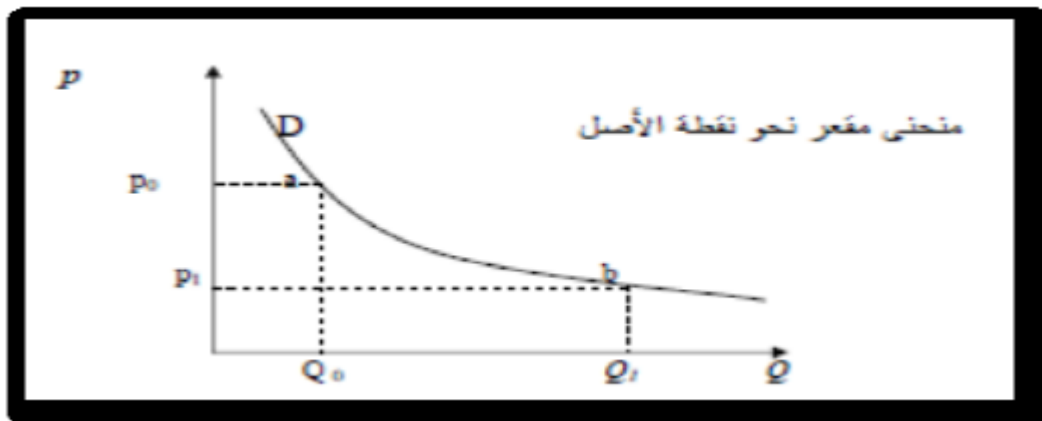
أسعار الصرف (Eio Eit) ، و أسعار المستهلك (Pat Pit) ، في هذه المعادلة موجود على شكل أرقام قياسية لذلك فإن النتيجة (MRERlat) هي الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي أسعار الصرف (Eio Eit) ، و أسعار المستهلك في هذه المعادلة موجود على شكل أرقام قياسية لذلك فإن النتيجة هي : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

4.2. سعر الصرف التوازني :

هو سعر الصرف الذي يتواءم مع التوازن الاقتصادي الكلي أي يحقق التوازنات الاقتصادية ، فسعر الصرف التوازني e_f^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عند نمو الاقتصاد بشكل طبيعي ، ومنه فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة فالصدمة النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى ومن ثم تحديد مجراه ويمكن معرفة سعر الصرف التوازني عند معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات أساسيات الوضع الاقتصادي وبالتالي معرفة كيفية تأثير هذه الأساسيات على الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.

يعتمد سعر الصرف التوازني على العرض والطلب على الصرف، وحتى يتسنى لنا الحصول على نقطة توازن تمثل سعر الصرف التوازني لابد تحقيق المساواة بين العرض والطلب، وهو ما سنراه من خلال تحليل كل من منحنى العرض والطلب من الصرف.

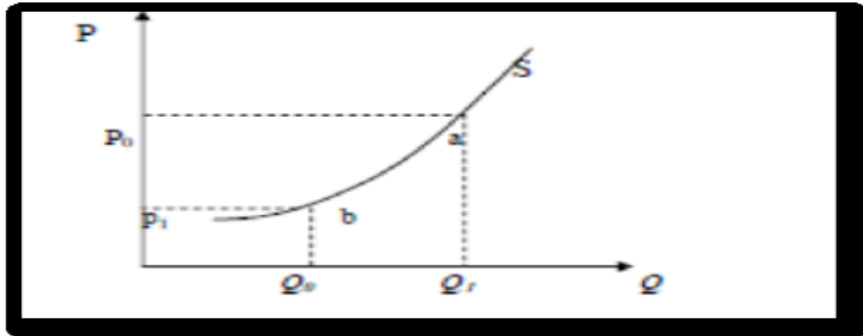
الشكل (2) : منحنى الطلب على الصرف الأجنبي.



المصدر : حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 123 حيث تمثل كل من (P) و (Q) كل من الأسعار والكميات على الترتيب، نلاحظ من الشكل (2) أعلاه أن المنحنى مقرر نحو نقطة الأصل مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ويعبر عن هذه العلاقة بمنحنى الطلب على العملة الأجنبية، أما العلاقة العكسية فهي

راجعة إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية التي تجعل الواردات أكثر تكلفة وتنخفض تكلفة هذه الأخير بانخفاض الأسعار.

الشكل (3) منحنى عرض الصرف الأجنبي.



المصدر: حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 123

من خلال الشكل أعلاه يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين وبين ذلك بنقطة تقاطع منحنى العرض (S) مع منحنى الطلب (D) عند مستوى سعر الصرف التوازني (E).

5.2. خصائص وأنواع سوق الصرف الأجنبي :

لتحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات، وهو ما يطلق عليه اسم سوق الصرف.

1.5.2. مفهوم سوق الصرف الأجنبي :

بما أن العملة المحلية قد تكون غير مقبولة أو غير قابلة للتحويل إلا داخل الدولة. وجب على المصدرين، الموردين والمستثمرين الأجانب تحويل عملاتهم إلى العملة التي يرغبون فيها، والوسيط الذي يمكنهم من بيع وشراء العملات المحلية المختلفة هو سوق الصرف الأجنبي.

إذ يعتبر الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد، الشركات والبنوك بتبادل مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب بهدف تلبية احتياجاتهم. وقد نشأ هذا النوع من الأسواق نتيجة لتطور المبادلات الدولية، وما يميزه عن الأسواق الأخرى هو تطابق الأدوات المتداولة فيه، اقترابها من المنافسة، وإعتمادها على وسائل اتصال متنوعة وجد متطورة، خاصة في المراكز المالية مثل لندن ونيويورك، طوكيو، فرانكفورت... إلخ، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف هي تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث تسمح بنقل القوة الشرائية من بلد لآخر وهذا من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية، ومنه تحديد أثمان جميع العملات وهو ما يسمى بأسعار الصرف.

2.5.2. خصائص سوق الصرف الأجنبي:

إن سوق الصرف الأجنبي ليس له مكان مركزي بل يتجاوز النطاق الاقتصادي الخاص بكل بلد، الذي يعمل بواسطة وسائل الاتصال الأكثر تقدماً تجعله كشبكة تتجه إلى توحيد النطاق الاقتصادي الدولي، الذي يتجلى من خلال استمرار السوق في العمل على مدار ساعات اليوم 24/24 ساعة بحيث كل بنك يحتفظ برصيد من العملات الأجنبية لدى بنك المراسلة في الخارج يضيف إليه أو يطرح منه في معرض تعامله مع عملائه المعتادين، ومن الأطراف المشاركة في نشاط سوق الصرف الأجنبي، فإنه يمكن التمييز بين خمسة فئات رئيسية من المشاركين :

أ. البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:

المتعاملون الأكثر أهمية في سوق هم البنوك، فهذه الأخيرة تأخذ على عاتقها عمليات الصرف، سواء أكانت لحسابها أم لحساب زبائنها، ولتسهيل عملياتها تستخدم ودائعها لدى المؤسسات المالية الأجنبية التي تلعب دور المراسلين.

ب. البنوك المركزية:

تتدخل البنوك المركزية على وجه غير منتظم في أسواق الصرف، وبتدخلها هذا يفترض بها ملء الوظائف التالية :

- تنفيذ أوامر زبائنها.
- تأمين مراقبة السوق إذا ما لم يكن بالإمكان ضبطه، وهذا التأثير قد يتراوح في حدته تبعاً لدرجة أهمية ضبط الصرف.
- البحث عن التأثير على تطور أسعار الصرف لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية، من جهة، وباحترام بعض الالتزامات الشكلية الدولية، من جهة أخرى. وبتدخلها في أسواق الصرف، تهدف المصارف المركزية إلى ضبط تطور أسعار العملات.

ت. المؤسسات المالية غير المصرفية:

منذ بداية عقد التسعينات، أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف، وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية.

ث. الزبائن الخواص:

هم لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهين إلى المصارف التي تمارس نشاطاً في سوق الصرف أو لاجئين إلى السماسرة في هذا السوق وتشتمل على ثلاث فئات :

○ الأفراد، الذين يبقى تأثيرهم هامشياً إلى حد بعيد.

○ المشروعات الصناعية والتجارية.

○ المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف.

ج. السماسرة:

إن دور هؤلاء كوسطاء يتركز في تجميع أوامر الشراء والبيع من المصارف، ويلعبون دوراً أساسياً في سوق الصرف.

3.5.2. عمليات وأنواع سوق الصرف الأجنبي:

تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، فنجد :

أ. سوق الصرف العاجل :

هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب مثل : تمويل عمليات الاستيراد أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات، أو لتمويل المصارف الخاصة بالايجازات ورحلات العمل. ويتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي كالآتي:

■ المراجعة:

وتعتبر من أبرز العمليات التي تجرى في سوق الصرف العاجل والتي تعنى بشراء العملات في الأسواق منخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق المرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة. والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية، ومن مميزات أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين.

■ عمليات المقاصة:

قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينهم أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدها المصدر.

ب. سوق الصرف الآجل:

يتم على مستوى هذه السوق، الاتفاق على تأجيل تسليم العملات إلى وقت لاحق وذلك على أساس سعر صرف مستقبلي، يتحدد في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد. تقوم هذه السوق بتسعير عدد قليل من العملات، إذا ما قورنت بالسوق العاجل وهي العملات المستعملة بقوة في عقود البيع والشراء، ويلجأ إليها المتعاملون لتفادي التذبذبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف العاجل، الذين يتمثلون في ثلاث فئات رئيسية : المتعاملون في التجارة الخارجية (من السلع والخدمات) قد يستخدمون السوق الآجل من أجل التغطية، ومدراء المحافظ المالية الذين يمارسون عمليات المراجعة المغطاة على سعر الفائدة على معدل عائد خال من مخاطر الصرف الأجنبي، وهناك مدراء المحافظ المالية الذين يقبلون تحمل مخاطر المضاربة عن طريق اتخاذ مواقف مكشوفة بالعملات الأجنبية، ويحدد السعر الآجل لعمليتين بدلالة علاقته بالسعر العاجل لتلك العمليتين، من خلال إضافة علاوة (Report) إلى سعر الصرف العاجل أو طرح خصم (Déport) من هذا الأخير.

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} + \text{علاوة}$$

$$\text{السعر الآجل} = \text{السعر العاجل} - \text{خصم.}$$

مما سبق يتضح أن سعر الصرف الآجل يرتبط باحتمالات توقع انخفاض أو ارتفاع العملة الأجنبية في المستقبل. أما عن العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل، فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع :

• التغطية:

قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات لأخطار ناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة، باعتبار أن عملية التسديد في أغلب الأحيان تتم بعد فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف، و يقلل من حصيلة الصادرات عند انخفاض هذا الأخير. لذلك وجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمالية من خلال إبرام اتفاق، يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، يتفق عليه اليوم و تعتبر هذه العملية مكلفة أحيانا إذا ما بقي سعر الصرف العاجل على حاله ولم يعرف الانخفاض طول مدة العقد الآجل.

• المضاربة:

إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفا من تحمل الخسارة، فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل المستقبلي لعملة من العملات، فالمضارب يتقبل المخاطر ويسعى إليها بترك وضعيته بالعملية الأجنبية مكشوفة طالما أنه يتوقع حدوث تباين بين أسعار الصرف الآجلة المتفق عليها في الحاضر، والأسعار العاجلة عند تواريخ

الاستحقاق، الشيء الذي يمكنه من تحقيق الربح، فيتقدم المضاربون إلى شراء كميات أكبر من العملة، التي يتوقعون ارتفاع سعرها وبيعها عندما يتحقق هذا الارتفاع، ويحدث العكس عندما يتوقعون انخفاض سعرها، إذ يتم بيعها في الحال وشراؤها بعد أن يتحقق الانخفاض،

كما ظهرت عمليات أخرى من المضاربة في ظل التطورات المعاصرة لعقود خيارات العملة الأجنبية حيث يقوم المستثمر بدفع علاوة ليكون له حق الخيار الخاص بشراء (أو بيع) عملة أجنبية ما، فإذا تحركت العملة موضع الاهتمام في الاتجاه المتوقع، فإن عقد الخيارات يمكن أن يباع إما بسعر أعلى أو يتم الحصول على العملة الأجنبية المتفق عليها، ثم إعادة بيعها في السوق الحاضرة.

وتتميز المضاربة عن المراجعة، بأن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة، بينما الثانية (المراجعة) تهتم بالاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة. وعمليات المضاربة هي الأكثر انتشاراً في سوق الصرف، إذ تمثل نسبة نشاط المضاربة إلى جانب المراجعة 95 % من الحجم السنوي لمبادلات الصرف التي تتم عبر العالم، كما تساهم المضاربة كذلك بقسط كبير في سيولة السوق.

ت. المراجعة في أسعار الفائدة :

يؤدي اختلاف معدلات الفائدة بين الدول إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض، إلى آخر يطبق معدل الفائدة مرتفع ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف، إن الهدف من المراجعة على أسعار الفائدة هو توزيع الأموال بين المراكز المالية المختلفة من أجل تحقيق أعلى معدل .عائد ممكن، بينما يقوم في نفس الوقت بتجنب مخاطر سعر الصرف الأجنبي.

ث. سوق مقايضة العملات swaps:

يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل، ومقايضة العملات عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي ما، إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة. وبالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بانجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً، وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف. والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل (الين، الأورو، الدولار، مارك، فرنك السويسري، الجنيه الإسترليني).

6.2. محددات سعر الصرف :

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير في سعر الصرف، وذلك في ظل نظام التعويم سواء الحر أو المدار. و سنعرض أهم وأبرز العوامل المؤثرة فيه.

1. المعروض النقدي :

يرى فريدمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية و معدل نمو الإنتاج و السكان للإبقاء على الأسعار مستقرة¹⁵. معناه لثبات مستوى الأسعار يجب مع كل زيادة في الإنتاج مصاحبا معه زيادة في معدل نمو السكان أن يزيد في المعروض النقدي.

2. معدلات الفائدة :

تختلف أسعار الفائدة من بلد لآخر وهذا حسباً لكمية رأس المال المتوفر، وفورته ينجم عنه إنخفاض في سعر الفائدة و العكس صحيح.

3. نظرية تعادل أسعار الفائدة :

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية ، بالإضافة إلى العرض و الطلب على الأصول النقدية و المالية.

و تعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي و سوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة.

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

فالقاعدة العامة تقول : " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح".

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين، و كقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد

¹⁵ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي. (2010). سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، (ط1)، عمان، الأردن، دار صفاء

للنشر و التوزيع، ص62

مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في تلك أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

و حسب هذه النظرية أيضا، لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلية عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضهم بالفارق بين السعر العاجل و الآجل.

ما يمكن إستخلاصه هو أن نظرية تعادل الأسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه نظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كإستجابة لأسعار الفائدة، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها على المدى الطويل.

4. نظرية الأرصدة :

يتحدد سعر صرف عملة دولة ما، في ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات وفقا لحالة رصيد الميزان الكلي، فإذا حقق الميزان عجزا بمعنى رصييدا سالبا (قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات) فهذا يعني زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه إنخفاض في قيمتها الخارجية و عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا أي رصييدا موجبا (زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات) ، فهذا يدل على إرتفاع الطلب على العملة المحلية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. و في حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود و معدل دورانها و أيضا ارتفاع مستوى الأسعار ، و ذلك نتيجة التوازن التجاري لألمانيا و هو ما إنعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

نستخلص من هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات و ما يتضمنه من عمليات دائنة و مدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه يميل سعر صرف عملته نحو الإرتفاع إتجاه العملات الأخرى، و العكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب و هو من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة و غير مباشرة لتحديدي سعر الصرف.

5. معدلات التضخم :

"إن الدولة التي لديها محاولات جادة و مصداقية لمحاربة التضخم، تقوم بتثبيت سعر الصرف عملتها بسعر صرف عملة أخرى، ذات بنك مركزي أكثر كفاءة و ذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة"¹⁶. معناه أن للنظام سعر الصرف العائم له أثر مباشر بالتضخم.

6. الميزان التجاري :

هنا تكون بين الصادرات و الواردات التي تقوم بعمل المؤشر في سعر الصرف فإرتفاع الصادرات على الواردات فهنا قيمة العملة ترتفع و العكس صحيح.

7. ميزان المدفوعات :

يؤثر ميزان المدفوعات على سعر الصرف حيث يكون إما بالفائض أو العجز، أي عندما يكون الطلب على العملة الأجنبية أكبر من العملة المحلية فهنا قيمة العملة المحلية تنخفض و العكس صحيح.

8. نظرية كفاءة السوق :

قدم الاقتصادي الأمريكي Eugene Francis Fama مفهوم السوق الكفاءة في بداية السبعينات، فالسوق الكفاءة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الإقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاءة تتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية. و حسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سوق الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف. هناك جدل بين الإقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، و في هذا الخصوص تم القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك، و من بين هذه الإختبارات : إختبار Dufey و Giddy على التوالي في (1975 – 1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 و دراسات (Kearney, McDonald) كيرني و ماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

¹⁶ عماد، عمر محمود على الهنداوي. (2011). علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، مصر ، رسالة دكتوراة، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص61

خلاصة القول، أن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ و تكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي و أيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله إتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض و الطلب على العملة المحلية.

9. نظرية كمية النقود :

تعتبر زيادة كمية عرض النقود و تداولها في إقتصاد الدولة ما مؤثرا في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية، و عليه ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع و خدمات الدول الأخرى، الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح من معدلات التبادل الدولي بإعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد إنخفض، و إقبال المقيمون على إقناع هذه السلع من الخارج و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، و بالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية أو المحلية، و يحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود و إنخفاض سرعة تداولها إذ تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية، إذن تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف.

لكن من الإنتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي و هو المتسبب الرئيسي في إحداث إختلال على مستوى ميزان المدفوعات.

10. نظرية تعديل الزائد لسعر الصرف :

هذه النظرية قدمت من طرف "دور نبوش" سنة 1936 ، لتفسير عدم توازن سعر الصرف و كذلك التركيبة الحقيقية و المالية لتحديد سعر الصرف.

و حسب "دور نبوش" إن ردة فعل فوق العادية حيال أزمة نقدية (على سبيل المثال ارتفاع شديد في كمية النقد قيد التداول)، يتضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد، لا تصحح جميعها بنفس السرعة عقب إضراب معين، فأسواق الصرف و الأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من أسواق السلع، كما أن التغيرات سعر الصرف حسب "دور نبوش" تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير و لتساوي القوة الشرائية في المدى الطويل.

11. السياحة :

إن إقبال الأجانب على السياحة المحلية يؤدي على طلب العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقابل العملة الأجنبية.

7.2. السعر الفوري و السعر الآجل :

السعر الفوري للصرف هو السعر الحالي الذي يعتمد عليه للتسوية الفورية أما السعر الآجل يتضمن إتفاقا شروط العقد في التاريخ الحالي مع التسليم و الدفع في تاريخ محدد في المستقبل.

8.2. النظريات المحددة لسعر الصرف الحقيقي :

ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير تطور سعر الصرف إنطلاقا من معطيات إقتصادية تخص متغيرات الاقتصاد الكلي.

إن إنهاء نظام بروتن وودز، أدى بأسعار الصرف أنها تمتاز بظاهرة عدم الاستقرار و هذا ما أدى إلى التفكير في حلول من شأنها إيجاد الاستقرار تمثلت في العديد من النظريات¹⁷.

1.8.2. نظرية تعادل القوى الشرائية (purchasing-power parity)

و يعتبر الاقتصادي السويدي Gustav Cassel صاحب هذه النظرية في 1922 عندما أصدر كتابه "النقود و أسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"¹⁸.

إن سعر أية عملية يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية و هذا عند مقارنتها بمستوى الأسعار لكلا الدولتين.

فإن السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القدرة الشرائية للعمليتين. و حسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة زمنية معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة.

نلاحظ صيغتين بالنسبة لهذه النظرية :

○ الصيغة المطلقة La (P.P.A) absolue :

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف الإسمي لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

وترى الصيغة المطلقة أن سعر الصرف يتوقف على القوة الشرائية لكل عملة في بلدها ومنه يمكن أن يتحدد سعر الصرف بواسطة النسبة بين مؤشرات الأسعار في البلدين حسب الصيغة التالية¹⁹ :

¹⁷ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 75

¹⁸ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 9

¹⁹ سمية زيرار- أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد - 2013 - 2014 ص 2

$$e = \frac{p^*}{p}$$

حيث :

e : يمثل تعادل القوة الشرائية المطلقة.

p : يمثل مؤشر الأسعار في البلد المحلي.

p^* : يمثل مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي.

○ الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية (Relative Purchasing Power)

Parity

وتعود نظرية تعادل القوى الشرائية النسبية عندما تكون عمليتين إثننتين معنيتين بالتضخم، فتكون تعادل النسبية أقل دقة من تعادل القوى الشرائية المطلقة. بالإضافة الى أنه هذه الصيغة تشير الى التغير المئوي في سعر الصرف بين عمليتين خلال فترة زمنية معينة يساوي الفرق بين التغير المئوي للمستويات العامة للسعر في كلا من هاتين الدولتين. فتكون الصيغة التالية :

$$e = e_{t-1} \frac{p^*}{p}$$

حيث :

e_{t-1} : سعر الصرف للفترة السابقة.

2.8.2. نظرية ميزان المدفوعات (balance of payments theory)

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و التي تبين علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويظهر أن هناك تأثير متبادل بين موقف ميزان المدفوعات وسلوك سعر الصرف، ففي حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض في طلب الأجانب على عملته وهذا يعني انخفاض قيمة عملة هذا البلد وهذا ما ينجر عنه أن تكون السلع المحلية رخيصة بالنسبة للأجانب، ما يؤدي إلى التصدير وبالتالي فان زيادة الصادرات وانخفاض الاستيراد يدفع إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

سياسة الرقابة على الصرف :

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف، إحدى أهم الآليات المعتمدة من كطرف لدول لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و الفكرة التي تقوم عليها هذه الآلية هي أن تحاول الدولة من خلال هذه القناة تنظيم و مراقبة المبادلات التي تتم بالعملة الأجنبية، و تحاول التأثير عليها بما يتماشى و خططها التنموية. وإلى جانب ذلك، تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة هامة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الضارة.

مفهوم الرقابة على الصرف .

ينصرف مفهوم الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، إلى القواعد التي تضعها السلطات في الدولة لتنظيم عرض و طلب الصرف الأجنبي بما يتماشى المنهج السائد فيها. و تختلف أشكال الرقابة على الصرف باختلاف البنية الاقتصادية للبلد و هيكل مبادلاته الخارجية.

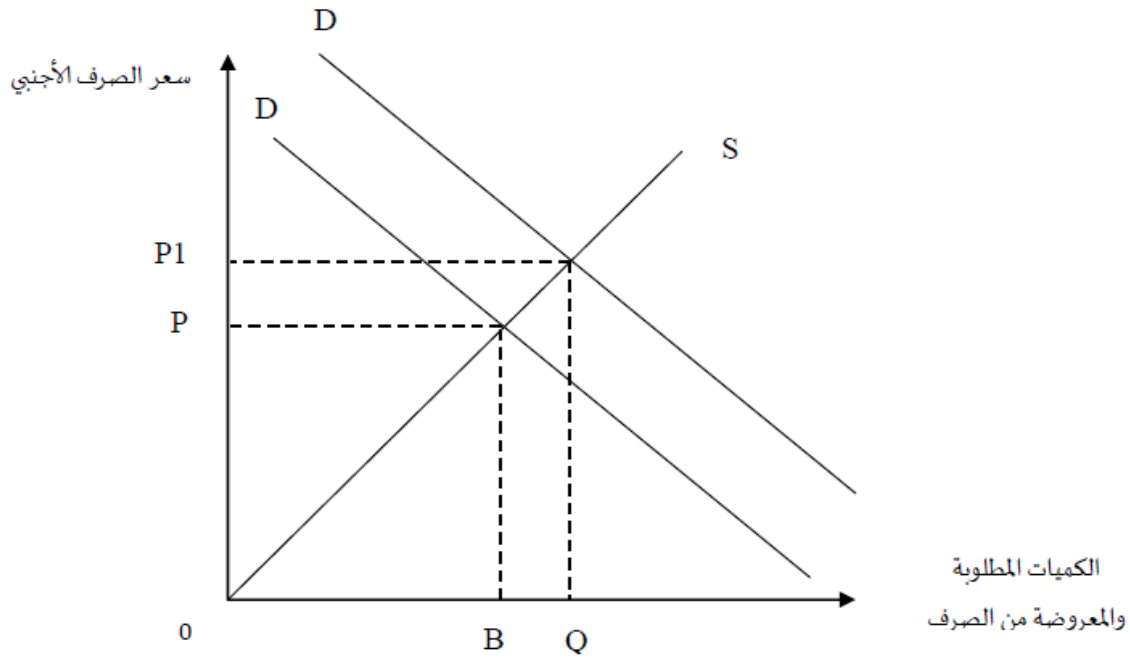
1. مفهوم الرقابة على الصرف :

الرقابة على الصرف، هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، بحيث تكون كل المشتريات و المبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، و تلجأ الحكومات إلى سياسة الرقابة على الصرف في الفترات التي يصعب عليها مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها و في ظل غياب وسائل أخرى لتحقيق التوازن و لو بنسبة نسبية.

كما يعتبر أن الرقابة على الصرف تعتبر السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم.

و يمكن توضيح آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (3) : آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف.



إذا افترضنا الطلب على الصرف الأجنبي قد ارتفع لسبب من الأسباب (المضاربة، السياحة، ... إلخ)، فإن هذا سيؤدي إلى إنتقال المنحنى الطلب من D إلى $D1$ وهو ما يعني ارتفاع سعر الصرف من P إلى $P1$ وبالتالي حدوث فجوة بين عرض الصرف و الطلب عليه بالمقدار ما بين B و Q أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يفوق العرض منه ، و عندما ترى السلطات النقدية أن هذا السعر لا يناسبها في تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية و أنها لا تملك القدرة على سد الفجوة بين عرض الصرف و الطلب من خلال زيادة المعروض منه فإنه لا مناص إلا كبح مستويات الطلب على الصرف الأجنبي و ذلك بتدخل إداريا بإستعمال الوسائل و التقنيات الملائمة لنظام الرقابة على الصرف.

بناء على ما سبق نستطيع الخروج بالملاحظات التالية :

- في ظل سياسة الرقابة على الصرف لا يسمح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا بالرجوع إلى اللوائح و التنظيمات المعمول بها دوليا،
- يحتكر البنك المركزي بصفته ممثلا للسلطة النقدية في الدولة العملات الأجنبية و هو الهيئة المسؤولة عن الإشراف و التنظيم لسوق الصرف.
- إلغاء سوق الصرف وفق الشكل المتعارف في أنظمة أسعار الصرف أو أنظمة تعويم العملات لأن عمليات الصرف من إختصاص البنك المركزي وحده،
- وجود أكثر من سعر للصرف (نظام سعر الصرف المتعدد).

أشكال الرقابة على الصرف :

تختلف أشكال الرقابة على الصرف باختلاف الهدف المرجو تحقيقه من طرف السلطات النقدية، حيث يتم غالبا تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عملية بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة حكومية، يطلق عليها إسم مراقبة النقد (أو مراقبة الصرف)، و قد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة و إتمام عملياتها ، غير أنها قد تحول هذه السلطة إلى البنوك التجارية.

المبحث الثالث : أنظمة سعر الصرف

1.3. ماهية نظام سعر الصرف :

يقصد بنظام سعر الصرف مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية المختصة و المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، بما يوفر الفرصة الكافية لاختيار سعر الصرف المناسب مع ظروف الدولة اقتصاديا و سياسيا. وإذا ما نظرنا إلى الدول النامية و سياسات سعر الصرف فيها نجد أنه²⁰:

1. لا توجد سياسة سعر صرف واحدة تلائم كل الدول النامية التي تريد التحول لاقتصاد السوق.
2. كذلك توجد صعوبة بالغة في تحديد نظام سعر الصرف المناسب نتيجة التعقيدات التي تواكب بناء نموذج الاقتصاد الكلي فيها.
3. في الدول النامية لا يوجد نظام صرف ثابت أو تعويم مطلق بل يوجد العديد من النظم بين النظامين مطبقة فيها وبالرغم من تفاوت الظروف الاقتصادية في الدول النامية إلا أنها تشترك في سمات مشتركة يصعب معها تحديد نظام سعر صرف مناسب يمكن تلخيص تلك السمات في النقاط التالية:

- أ. غياب الشفافية والمصدقية عن السياسات الاقتصادية للدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو بسبب تأثير سياساتها الاقتصادية بالضغوط السياسية.
- ب. صعوبة تحديد سعر الصرف التوازني في المدى الطويل بسبب تأثير المتغيرات المحددة لسعر الصرف بعدم الاستقرار السياسي إضافة للعجز المزمن في الموازين التجارية لتلك الدول وضعف نمو الإنتاج.
- ت. تعرض الاستثمار الأجنبي لمخاطر تذبذب العملة المحلية يرفع تكلفة رأس المال الأجنبي وهذا كله يؤدي إلى صعوبة اجتذاب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول.

2.3. أنظمة سعر الصرف :

لقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنظمة :

1.2.3. نظام سعر الصرف الثابت :

يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، وذلك من اجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة. و من أهم الصور التي يكون عليها نظام سعر الصرف الثابت مايلي :

²⁰ حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية " رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. 2001/2000، ص 198

✓ الأنظمة بدون عملة رسمية خاصة أو بغير عملة قانونية :

يعدّ من الحالات الأكثر ثبات وصرامة بحيث يتميز بحالتين هما :
في الحالة الأولى يتم استخدام عملة الدولة المجاورة كعملة قانونية رسمية مثل : الدولار (Dollarisation) حيث استخدمتها عدة دول من بينها : بنما، الإكوادور حيث تحلّ العملة المحلية بالدولار الأمريكي وتصبح العملة الرسمية في البلد كمستودع للقيمة ووحدة حساب ووسيلة دفع وتبادل ولذلك يتوقف البلد عن إصدار عملته الخاصة.
أما في الحالة الثانية فإن الدولة تكون عضو في اتحاد نقدي أو في آلية تعاون نقدي يتخذ عملة مشتركة، أي أنه توجد وحدة نقدية تعتبر العملة الوحيدة التي يحدّد بها معدل الصرف في الدولة. و هنا تكون الدولة غير قادرة على تطبيق سياستها النقدية المحلية، و لا يستطيع البنك المركزي تغيير أسعار الفائدة وعرض النقود.

✓ مجلس العملة " Currency board arrangement "

هو نظام نقدي يقوم على ارتباط قانوني يتم فيه ربط العملة المحلية بعملة أجنبية وهذا بسعر صرف ثابت غير قابل للتعديل، و يقوم بفرض نظام رقابة على السلطة النقدية من أجل ضمان الالتزامات التي يفرضها القانون، بالإضافة إلى التزام المجلس بدرجة صلابة مرتفعة لأن مصداقيته مرتبطة بحجم احتياطات كاف من العملة الأجنبية لتغطية ما لا يقل عن 100 % من عرض النقود.

○ مزايا نظام سعر الصرف الثابت :

من مزايا نظام سعر الصرف الثابت نذكر:

- يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى؛
- يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل؛
- يعطي الاستقرار لسعر الصرف؛
- يقلل من المخاطر من المضاربة بالعملات الأجنبية؛
- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطات الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.

○ مساوئ نظام سعر الصرف الثابت:

ومن مساوئه:

- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة لتتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية؛

- يحرم الدولة من اتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية، ويجبرها اتباع السياسة الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي؛
- تطبيق نظم سعر الصرف الثابتة في الدول النامية :

نجد أن الدول التي تطبق نظام ربط عملاتها المحلية بعملات أخرى لها سمات متشابهة، وقد أشار إليها (MUSSA et AL (2000) وهذه السمات هي كالآتي :

- ارتفاع نسب التضخم في هذه الدول مما يشجع على تطبيق نظم سعر صرف ثابتة
- ضعف درجة اندماج الأسواق الناشئة في السوق العالمية.
- وجود شريك تجاري رئيسي يتم ربط العملة المحلية بعملته.
- مرونة واستقرار السياسات المالية في تلك الدول.
- مرونة سوق العمل في هذه الدول.
- احتفاظ السلطات النقدية بحجم كبير من الاحتياطات الدولية
- في حالة حدوث التضخم في بلاد الربط، فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.

2.2.3. نظام سعر الصرف المرن :

- إن سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب السائدة في السوق، ويطلق عليه اسم نظام الصرف المرن أو يسمى كذلك التعويم.
- كما نجد في هذا النظام أنواع متعددة من الأنظمة نذكر منها :
- نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر) :

" هو جعل سعر صرف هذه العملة محررا بشكل كامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو البنك المركزي في تحديده بشكل مباشر. وإنما يتم إفرازه تلقائيا في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

وتتقلب أسعار صرف العملة العائمة باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى إنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد."²¹

²¹ المصدر : الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/7/24>، 2022/04/22

▪ نظام الصرف المرن المدار (التعويم المدار) :

ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية ويُتبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الرأسمالية و مجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي (سابقاً) أو بسلة من العملات.

تطبيق نظم سعر الصرف المرنة في الدول النامية.:

إن تطبيق نظام سعر الصرف العائم ليس حديثاً، حيث يرى المحللون أن الدول الناشئة لا تستطيع تطبيق نظام سعر الصرف العائم بنجاح وكان لهذا الاعتقاد مبرراته القوية ونستخلصها فيما يلي:

• افتقار هذه الدول للمتطلبات المؤسسية اللازمة لحسن إدارة السياسة النقدية في ظل سعر صرف عائم بصورة مطلقة.

• وفي ظل المؤسسات التي تفتقر إلى القدرة على إدارة نظام سعر الصرف العائم، عادة ما يكون لتطبيق هذا النظام تأثير متقلب على التضخم وتوقعات التخفيض، وكثيراً ما يشعل هذا النظام وقود التضخم ويرفع من أسعار الفائدة بشكل كبير، وقد يكون أحدث مثال على ذلك هو تطبيق تركيا لهذا النظام و ارتفاع سعر الفائدة إلى 5000 %.

والمؤيدون لهذا النظام يرون أنه في وقت ما سوف يصبح لزاماً على الدول النامية أن تطبقه، وهناك كثير من حكومات الدول الناشئة التي تحولت لتطبيق نظام التعويم لعدة أسباب منها :

• عدم كفاية الاحتياطات الأجنبية اللازمة لتدعيم نظام سعر الصرف الثابت بأنواعه المختلفة فقد وصلت نسبة الاحتياطات في بعض الدول مثل روسيا وأوكرانيا في عام 1992 ، لأقل من تغطية الواردات في ثلاثة أشهر.

• تطبيق نظام الصرف العائم يسهل على الدول تحرير التجارة دون المعاناة من العجز المزمّن في الميزان التجاري ودون اللجوء إلى التعقييدات الإدارية للحد من تحرير الواردات بطريقة غير مباشرة، إن نظام سعر الصرف العائم ينهي مشكلة نقص النقد الأجنبي بقدرته على ضبط وتعديل سعر الصرف.

3.2.3. نظام الصرف الوسيطي :

هو مزيج بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن أي أنه يأخذ الإستقرار من نظام الصرف الثابت و إستقلالية السياسة النقدية في نظام الصرف المرن. من المؤيدي هذا النظام 1992 KRUGMAN و WILLIAMSON 2000.

تأخذ نظام الصرف الوسيطي الأشكال التالية :

- الأنظمة الثابتة الزاحفة : « Crawling peg »

يكون أقل صلابة من الأنظمة السابقة، أي أنه يمكن تعديل دوري طفيف لسعر العملة بالنسبة لسعر معن عنه مسبقا. كما أنه يحدّ من استخدام السياسة النقدية على نفس طريقة النظام الثابت.

- الأنظمة الثابتة مع مجال أفقي : « Pegged exchange rate within horizontal bands »

يعتبر مثل النظام الثابت بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الاسمي أو الحقيقي. إذ أن البنوك المركزية تحتفظ ببعض الهامش للتدخل في سوق الصرف إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن.

- الربط بسلة من العملات : « Pegged to composite of currencies »

يتميز هذا النظام بمراعاته لتقلبات أسعار الصرف في البلد و هذا من أجل قدرته التنافسية في الأسواق، و يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة.

- أنظمة المجال الزاحف : « Crawling band »

يتم تعديل النسبة بشكل دوري كنسبة ثابتة أو الاستجابة لتغير أحد المؤشرات المهمة كالتضخم بطريقة تمكن السوق من تحديد مسار سعر الصرف، فإنّ درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح به لتقلب سعر الصرف.

- الأنظمة المرنة المدارة : « Managed floating or Dirty float »

تسمح هذه الأنظمة بتقلب سعر الصرف حسب العرض والطلب على العملة، ولكنها تتدخل عند الحاجة من أجل منع التقلبات الشديدة وتحفيز النمو.

مزايا أنظمة الصرف الوسيطة :

تفضّل بعض الدول إتباع هذا النوع من الأنظمة بدلا من اختيارها لأحد النظامين الثابت أو العائم لما له من مزايا ومحاسن تمثلت فيما يلي²² :

²² بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3 - 2010/2011، ص 77

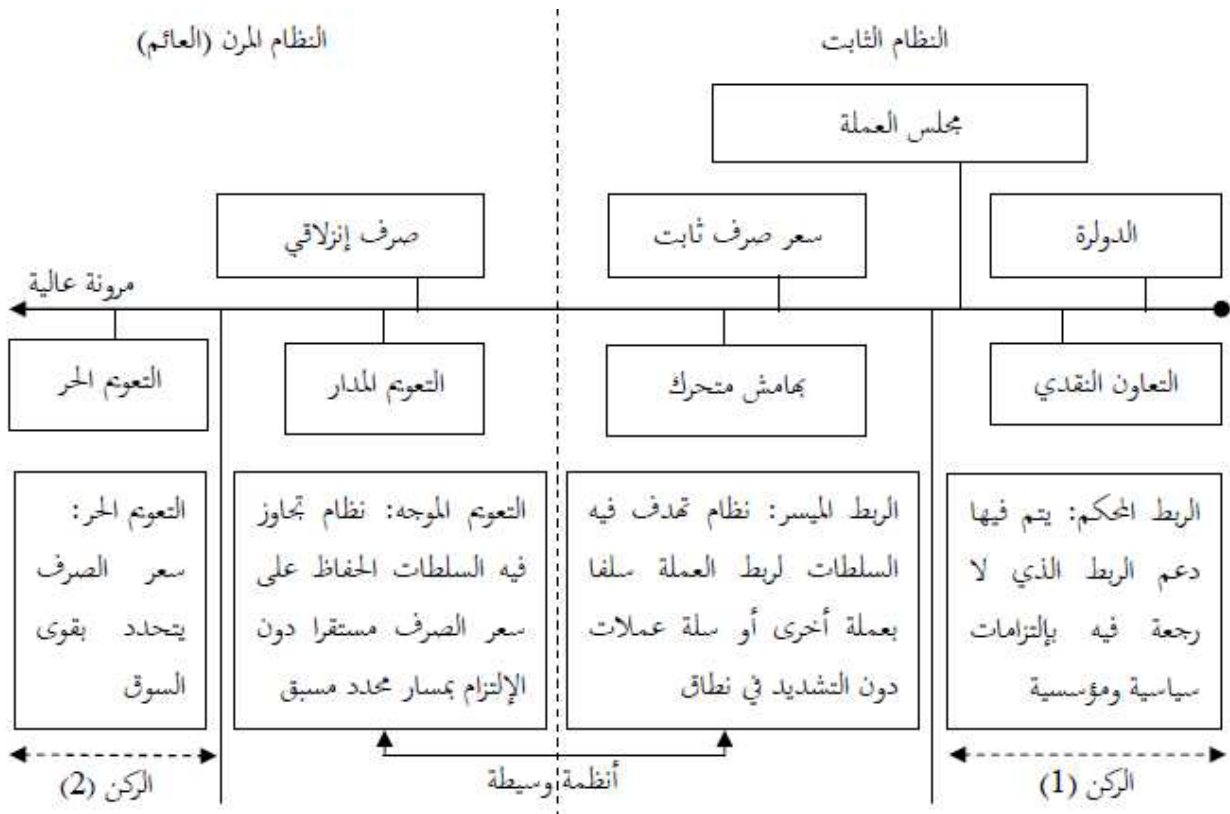
- السماح بالحفاظ على درجة المرونة في سعر الصرف والذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.
- تسمح أنظمة الصرف الوسيطة لسعر الصرف الثابت بتعديل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي.
- تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، بحيث يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة.
- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدول الشريكة.

عيوب أنظمة الصرف الوسيطة :

إضافة إلى الإيجابيات التي يتميز بها هذا النوع من الأنظمة إلا أنها لا تخلو من المساوئ والعيوب وهي تنحصر ضمن النقاط التالية²³ :

- يتدخل البنك المركزي لإبقاء سعر الصرف قريب جدا من معدل الصرف الحقيقي أو العمل على جعله يرتفع وينخفض في حدود مجالات محددة، وبالتالي يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت أي أن سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظم وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.
- إن جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني يؤدي إلى إجبار السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي، مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت.

²³ بريري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 77-78



المصدر: مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41 ، العدد 1 مارس 2004

الشكل : أنظمة الصرف وفق تصنيف (FMI) 1978 – 1998

4. ظروف الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن :

إن الكثير من الدول، تخلت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف المرن (الشيبي، البرازيل، المكسيك، بولونيا، لبنان، اليمن... الخ)، والملاحظ أن وجهة أنظمة الصرف الدولية اتجهت تبني شكل من أشكال التعويم هي في ارتفاع كبير. والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال، وفي العموم يعتبر نظام الصرف المرن أحسن طريقة للتصدي إلى الصدمات الخارجية، كما أنه يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، كما يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تبني سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة قصد التقليل من تكاليف هذا التوجه²⁴.

²⁴ كاظم حبيب، " مفهوم التنمية الاقتصادية"، دار الفرابي للطبع 1980، ص 205

1.4. شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن :

سوق الصرف : يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لا بد من :

- الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة،
- تطوير المعلومات فيما يخص منبع و مصب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من أجل المساعدة في التنبؤ،
- الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية،
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من أجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصدقية في السوق،
- إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

التدخلات الرسمية : إن الدولة أمامها مسؤولية رسم سياساتها التي تخدم أهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل في سوق الصرف، فيما يخص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي يكون حر في تدخلاته، أما في نظام الصرف المرن يتدخل البنك المركزي فقط من أجل تعديل تلك الانحرافات الكبيرة في سعر صرف عملاتها، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب :

- إن التقلبات الحادثة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائمًا إلزامية التدخل، فلا بد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على مختلف المتغيرات الاقتصادية،
- إن التدخل لا يثبت دائمًا نجاعته كما حدث هذا مع الشيلي والمكسيك وتركيا،
- إن التدخلات الفعالة تختلف باختلاف الآثار التي يمكن أن تشكلها تقلبات سعر الصرف، التي تهدف كلها إلى تقوية الثقة في سوق الصرف،
- إن التذبذبات الكبيرة الحادثة في سعر الصرف لا تمكننا من التقيد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التوازني.

تطور نظام الضبط والسياسة النقدية : إن الدولة مطالبة برسم نظام جيد للضبط الاقتصادي وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج التقديرية مسبقًا. إن هذين النقطتين أساسيتين في منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إيجاد طريقة مثلى للضبط الاسمي (أي الحد من التضخم)، قامت الكثير من

الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا المنطلق كانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعويم.

إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكله المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار.

تسيير مخاطر الصرف : إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرجعون سبب الزوبعة المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين. ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة للكثير من المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

متى يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال : يبقى المشكل المطروح هو: هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تبني نظام الصرف المرن؟. إن تجربة الكثير من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخيرة سجلت الأخطار التي يمكن أن يشكلها الاختيار الأول (المكسيك في نهاية 1994 ، تايلندا في جويلية 1997 ، برازيل في بداية 1999)، إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع سوف يجبر حتمًا السلطات النقدية على أن تدخل مرونة في سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر في الاقتصاد المحلي (مثل ما حدث مع الشيلي وبولونيا في سنة 1990). حتى بالنسبة للدول التي تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل ضمان مرونة في سعر العملة يمكن أن يحدث حالة اللاتوازن في وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة لهجمات المضاربة. أما إذا كان الانتقال إلى نظام الصرف المرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال وتحرير تدفقات رؤوس الأموال لن يشكل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوطني.

2.4. وتيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن :

من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد الوصول إلى التعويم الحر لعملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة (على حسب درجة المبادلات التجارية) ثم الانتقال إلى سلة

من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي، أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة بإمكانها أن تتحمل عواقب وخيمة نتيجة هذا الانتقال.

كما يعتبر تطور المؤسسات والأسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الوجهة التدريجية من دون شك هي أحسن سبيل وأنجع طريقة للوصول إلى الهدف بأقل التكاليف. كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفاديًا للتعديلات المتوالية، التي تؤثر على المصدقية والثقة في السياسة النقدية والعملية.

ومن جهة أخرى فإن البلد الذي يمتلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية يمكن له أن يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة إلى الانتقال التدريجي.

أما عن الدول التي بدأت بتحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال (السماح المطلق لتحرك رؤوس الأموال من وإلى الخارج أو العكس من دون قيود) قبل تبني نظام الصرف المرن، يجب عليها أن تكون تتمتع بما يلي : استقلالية البنك المركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على تجسيد الشفافية في السياسة النقدية، تطوير نظام المعلومات الخاصة بمخاطر الصرف. ثم القيام بإدخال مرونة في نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته. والحقيقة أن الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلين بنجاح سياسة التعويم من دون مشاكل كبيرة، هي أن يكون لدى الدولة مركزًا ماليًا متطورًا سليمًا، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية، ونظامًا ماليًا متطورًا جدًا، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتفويضًا لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل مفهومة جيدًا إلى حد كبير بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وجدارة بالثقة مبنية على سجل إنجازات متين من المسؤولية والشفافية.

3.4. دواعي تعويم العملة :

إن الجدل القائم حول مزايا نظم التعويم بالمقارنة بنظم أخرى لتحديد السعر أو اتخاذ ركيزة ليس بجديد، وما يلاحظ على مستوى النظام النقدي الدولي ظاهرة التفريغ المتوجهة إلى التعويم بشكل كبير وخاصة عقب الأزمات المالية والصرف التي مست العديد من الدول، كما تم تعزيز النداء بالتعويم من قبل الاقتصادي "ميلتون فريدمان" ، ومن دواعي هذا التوجه إلى هذا الشكل من أشكال نظم الصرف التي يرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى :

أ. الاحتياطات غير كافية : كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزامًا ما لا يدعو إلى المصدقية، وهذا ما اختبرته أسواق الصرف

الأجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى 2.5 تريليون دولار في اليوم في العالم أجمع، وبالتالي الأمر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة والمراجعة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يوميًا من أجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

ب. الحاجة إلى المعلومات : من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتعدوا المهمة أشد تعقيدًا إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

ث. الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي : كان هذا الافتقار واضحًا في معظم البلدان التي اختارت التعويم (مثل البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا) وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق موثبات الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجعة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي. ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون و فقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة "لاتفيا وليتوانيا" في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت ما إلى تعويم عملاتهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، بما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجالس العملة ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصدقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي. ولكن حتى في هذه الحالة لا بد أن يلقي المجلس تعزيزًا من سياسات مالية ونقدية قوية ومستمرة، وأن يكون الجزاء عن انزلاق السياسة من حيث المصدقية جزءًا شديدا.

ج. الاعتبارات السياسية : وأخيرًا، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف و بين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي

الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسبابًا قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائيًا من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررهما السوق دليلًا على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

المبحث الرابع : أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي نظريا.

إن إستعمال النظرية الاقتصادية في بعض المؤشرات قصد تحديد قنوات التأثير التي يمارسها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي يتأثر بسعر الصرف، من خلال التركيز على كمية عوامل الإنتاج، أو عن طريق الإنتاجية الإجمالية.

إن الإشكال في إختيار نظام الصرف الذي لا يزال الجدل قائما في النقاشات الاقتصادية، لكي تحقق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام تستوجب استعمال نظام الصرف العائم أو نظام الصرف الثابت. استخدام سعر الصرف العائم ينبغي أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر استقراراً، لأن المرونة في الأسعار تعوض تأثير معدلات التضخم على القدرة التنافسية الدولية للبلد، هذا ما قاله فريدمان Freidman في عام 1953 قبل إنهيار نظام الالتزام الثابت لسعر الصرف في بريتون وودز²⁵.

وكما جاءت دراسة ((Perrault, Lafrance, Bailliu (2000) التي خلصت إلى أن نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، في اقتصاد يتمتع بمرونة الأسعار والأجور الاسمية لامتنع الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية، وهذا عن طريق استجابة سعر الصرف الأجنبي لذلك وجاءت الدراسة الأخرى. قال Eichengreen (1999) انه في ظل نظام الصرف الثابت يعيش الاقتصاد معدلات تضخم منخفضة، لكن من جهة أخرى يتمتع بمعدلات نمو ضعيفة، بالإضافة إلى ما يتطلبه من السلطات النقدية من تدخل متواصل وتكاليف كبيرة للحفاظ على استقرار سعر الصرف. بعد إنهيار التزام سعر الصرف الثابت في بريتون وودز عام 1973 ، سمح بتبادل أسعار الصرف الرئيسية، غير أن نظام سعر الصرف العائم أعطى في السنوات التالية مخاوف جدية؛ ومنذ ذلك الحين، تطورت الأدبيات بسرعة لاختبار العلاقة بين مختلف نظم سعر الصرف والنشاط الاقتصادي الكلي؛ ومع ذلك، لا يوجد توافق عام في الآراء في الأدبيات الأكاديمية حول آثار سياسات سعر الصرف المختلفة على النمو الاقتصادي. و يرى فرانكل Frankel (1999) أن نظام سعر الصرف ليس سوى جانب واحد لسياسة الاقتصاد الكلي في البلد ككل، ولا يحتمل أن يخدم أي نظام جميع البلدان في جميع الأوقات، وأنه حتى لنسبة لبلد معين، قد لا يكون هناك نظام هو الأفضل له في كل وقت.

ويمكن في ضوء هذا التحليل النظري والتجريبي أن العلاقة بين نظم الصرف والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدل ونقاش بين مختلف الاقتصاديين.

25 كبداني سيد أحمد، "أثر التّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012 – 2013، ص206

إن معرفة النتائج والانعكاسات على النمو الاقتصادي في المدى القصير، يكون من خلال تأثيرها على عملية التكيف مع الصدمات، حيث إن الأثر الايجابي لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد، أين قام Boyer (1978) بدراسة وجد فيها أن التباين والتباين المشترك لمختلف الصدمات الخارجية، أمراً حاسماً في تحديد واختيار نظام الصرف، وركزت هذه الدراسة على اقتصاد صغير مفتوح من خلال نوعيين من الصدمات: نقدية، وحقيقية. فاستنتجت هذه الدراسة، أن الاقتصاد إذا كان يعيش صدمات نقدية بحتة، فإن نظام الصرف الثابت هو الأمثل، وإذا كانت صدمات حقيقية فمن المستحسن تبني نظام الصرف المرن، وفي حالة وجود نوعيين من الصدمات فإن التعويم المدار هو الأفضل.

بالإضافة إلى أثاره على عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية، إن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن نظام سعر الصرف يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على محددات النمو الاقتصادي، مثل: الاستثمار، الانفتاح على التجارة الخارجية، تطور القطاع المالي.

كما أثبتت الدراسات أن الاستثمار يلقى تحسن في ظل أنظمة الصرف الثابتة بفضل مساهمته في تقليص ظاهرة عدم اليقين في نتائج السياسات الاقتصادية، وأسعار الفائدة الحقيقية وتقلبات سعر الصرف الأجنبي، بحكم أن نظام الصرف الثابت يتطلب تعديل دائم في توجيه سعر الصرف في الاتجاه المرغوب عن طريق استغلال احتياطي الصرف، الأمر الذي يؤثر بدوره على توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات لكن Bohm et Funke (2001) يعتقد أن تقلبات سعر الصرف وبغض النظر عن طبيعة نظام الصرف يمكن أن يشكل تأثير ضئيل على مستوى الإنفاق الاستثماري، وفي هذا الإطار إن نظم الصرف من المحتمل أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم التجارة الخارجية. ومن جهة أخرى تدعوا النظرية التقليدية للتجارة على وجود علاقة غامضة بين تقلبات سعر الصرف والمبادلات التجارية، وأنه يوجد علاقة ارتباط سلبية بين تقلبات سعر الصرف الأجنبي والمبادلات التجارية بسبب التهرب من المخاطر، لكن الاقتصاديين يرجعون سبب ضعف العلاقة لعدة اعتبارات من بينها تقنيات التغطية التي تتبناها المؤسسات قصد الحماية من مخاطر العملة.

و احدث الدراسات أثبتت أن منهج اتحاد العملات ينعكس بالإيجاب على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وحسب دراسة Rose (2000) وجدت أن استخدام عملة واحدة بين دولتين يساهم في زيادة التجارة بينهما بنسبة تصل إلى 300 %، كما أكد كل من Frankel et Rose (2002) أن اتحاد العملات لا تساهم فقط في تحسين من وضعية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بل حتى على الدول الأخرى التي تتعامل معها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الجانب القياسي لأثر سعر صرف الحقيقي على النمو الاقتصادي

المبحث الأول :

تطور نظام المصرفي للدينار الجزائري خلال فترة (1962 – 2010)

عرف نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات، كانت بدايتها اتخاذ جملة من التخفيضات التدريجية قصد تقليص ذلك الفارق الموجود بين القيمة الاسمية وقيمتها الحقيقية، بالإضافة إلى التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم نجاعتها في ظل اقتصاد يتوجه نحو اقتصاد السوق وصولاً إلى نظام التعويم المدار المتبني منذ سنة 1996.

تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62 - 144 المؤرخ في 13/12/1962، تم بعدها تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، و كان آنذاك سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، و هو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968، و كان يطبق في تلك الفترة مخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969) حيث وصل 1 دينار الجزائري إلى 1,25 فرنك فرنسي (1 FRF = 0,88 DZD) بين أوت 1969 و ديسمبر 1973¹. بعد انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية في جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات حفاظا على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية حيث منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبياً في هذه السلة الذي يرجع إلى أهميته في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين.

بعد أزمة 1986 التي أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري و يعود في ذلك إلى التدهور الرهيب و المتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، تم إدخال إصلاحات هامة قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، ثم بعدها تم ترك الدينار تحدده قوى العرض والطلب من خلال سوق الصرف ما بين البنوك مع ضرورة تدخل البنك المركزي لحماية العملة الوطنية من التقلبات الحادة.

¹ محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1996، ص: 193

أدخل خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، وبذلك أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، وأعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل انطلافاً من مارس 1987.²

ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم " انزلاق" تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبياً (أي من نهاية 1987 إلى بداية 1991)، وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936 ديناراً لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989.

وانطلافاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، تم توسيع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 ديناراً / \$1 في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذا الإجراء بالفعل، خلال الفصل الثاني من سنة 1991. على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.8889 ديناراً / \$1 في نهاية فيفري 1991 ، ثم ليصل بعد ذلك إلى 17.7653 ديناراً / \$1 في نهاية مارس 1991.³

في سنة 1994 تم إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994 الذي اقتضى تخفيضاً بمقدار 40.17 % أقره مجلس النقد والقرض في 14/04/1994 لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار جزائري.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة ب 40.17 % في سنة 1994.

² حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية" رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. 2001/2000، ص: 166

³ محمود حميدات و خليلي كريم زين الدين، " سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي - بعنوان " سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 أبو ظبي، ص: 157 - 158

الفصل الثاني : الجانب القياسي لأثر سعر صرف الحقيقي على النمو الاقتصادي

سعر البيع	سعر الشراء	وحدة، رمز و إسم العملة
36.0075	35.9925	USD 1 دولار أمريكي
9.8102	9.7933	AED 1 درهم الإمارات العربية المتحدة
101.9456	102.1362	BEF100 فرنك بلجيكي
26.0829	26.0325	CAD 1 دولار كندي
2492.2135	2487.5596	CHF 100 فرنك سويسري
53.1771	53.0706	GBP 1 جنيه الإسترليني
6.1389	6.1289	FRF 1 فرنك فرنسي
34.2407	34.1712	JPY100 ين الياباني
9.6071	9.5911	SAR 1 ريال سعودي
-	50.3215	SDR 1 حقوق السحب الخاصة
455.9470	454.6548	SEK100 كورون سويدية

المصدر: البنك المركزي الجزائري.

في أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري تحول فعلي، وتغيير تدريجي لوجهته تحديده وفق قواعد العرض والطلب، مع قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974. ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية " le Fixing " بداية من 1994/10/01 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية⁴. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى. وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 95 – 08 تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية (حيث كانوا متفقين على 37 مؤسسة : 20 بنك، 04 مؤسسات مالية، 01 مؤسسة مالية ذات طابع خاص، 01 مؤسسة Mutualiste، 11 هيئة مالية غير بنكية) وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق

⁴ Hiouani. A, " le marché interbancaire des changes en Algérie ", média-bank n°24 juin-juillet 1996, p :5.

نشاطه رسمياً في 1996/01/02 وتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي⁵ :

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

كما عرفت مرحلة التسعينات منعرجاً كبيراً من حيث التوجه الاقتصادي، إذ كرس قانون 90 – 10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ميكانيزمات السوق، حيث أنه منح صلاحيات مطلقة إلى جانب إصدار النقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد من خلال تنظيم، وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف، كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد "الحظر" المفروض عليه في الماضي، والتي أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة البنك الجزائري، كما رخص له بتمويل نشاطات اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، بالإضافة إلى ذلك أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الاستثمارية هو دور مطلق، حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه وهذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، ومن أجل تعزيز المرحلة الانتقالية (من اقتصاد موجه إلى الاقتصاد الحر) تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات⁶.

و خلال سنة 1994، حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % و تبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 و 2001 ، و تواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002.

⁵ **Abdelouahab keramane**, " Présentation du marché interbancaire des changes ", disponible sur le site suivant : www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm, observé le : 10/09/2022.

⁶ **Zouaoui Halima**, " étude de la politique de change en Algérie (1962-1993) ", magistère a institut de la planification et statistique -Alger 1993/1994, p: 169.

ومع بداية سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77,37 دج للدولار الواحد في 2003 حيث استمر بنك الجزائر في سنة 2007. في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية حيث ارتفع متوسط سعر الدينار من 68,63 دج لكل دولار واحد خلال الربع الثالث من سنة 2007 إلى 67,16 دج خلال الربع الرابع الأخير من سنة 2007. أما في الثلاثي من سنة 2010 فقد بقي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مستقرا نسبيا بواقع 72,64 دج لكل دولار واحد في سنة 2009 و 73,3 دج لكل دولار واحد في سنة 2010.⁷

أبرز أسباب التخفيض المتتابع للدينار الجزائري هي⁸ :

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، و من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج قطاع البنك.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية و توسيع أسواق الصادرات و بالتالي مكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، و بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي و المالي.

7 بن عبيزة دحو، "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية -" رسالة دكتوراة بجامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017 صص 145-146

8 مبارك بوعيشة، "السياسات النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، 1999، ص 83 ص 84

المبحث الثاني : دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري

1. تعريف بنك الجزائر ومهمته قبل التعويم:

بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلالية المالي وحددت صلاحياته في مجال الصرف من خلال المخطط الوطني للقرض في قانون 12/86 المؤرخ في 19 سبتمبر 1986 و المتعلق بنظام البنوك والقرض في مجال الصرف، حيث أصبح للبنك المركزي دورا أكثر أهمية من خلال مشاركته في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف التجارية وتمثلت أهم مهامه فيما يلي :

- يقوم بالتداول النقدي، تيسير منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة وتنظيم سوق الصرف
- له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.
- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح حسابات بالعملة الصعبة.

2. مهمة بنك الجزائر بعد التعويم الدينار الجزائري:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفر أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها. لهذا الغرض يكلف بتنظيم حركة النقدية وبوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته. وفيما يتعلق بتصحيح مهام البنك الجزائر الذي كان بالسماح للبنك بممارسة أفضل لمهامه وذلك من خلال ما يلي :

- الفصل على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة و مجلس النقد والقرض.
- توسيع مهام مجلس النقد والقرض وتدعيم استقلالية لجنة البنوك.

1.2. دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار:

يعتبر تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تقريب سعر الصرف الحقيقي الفعلي من السعر الصرف الإسمي) من أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر الى تحقيقها وذلك من خلال أهم العمليات التالية :

○ التنظيم القانوني لسوق الصرف :

تم استحداث سوق ما بين البنوك في الجزائر في جانفي 1996، حيث سمح للبنوك التجارية والمؤسسات الدالية بأن تحتفظ بمراكز عمليات الأجنبية والتجارة فيها فيما بينها.

والسوق البنينة للصرف في سوق ما بين البنوك و المؤسسات المالية، حيث تعالج كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة المحلية مقابل عمليات اجنبية وبكل حرية في التحويل وسوق الصرف ما بين البنوك، نوعان سوق الصرف ما بين البنوك الاجل وسوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

تندرج عملية الرقابة على الصرف ضمن اليات تنظيم سوق الصرف والعمل على استقراره، حيث تتم هذه العملية من خلال وضع مجموعة من التعليمات والاليات من قبل بنك الجزائر للتحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ومن أبرزها ضرورة ان تتم عملية تحويل الاموال من و إلى الجزائر عن طريق احدى الوسائط المالية المعتمدة او المرخص العمل بها في الجزائر.

وقد حدد النظام رقم 04/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 فيما يتعلق بمراقبة الصرف شروط وضوابط تنفيذ هذه المراقبة و إنجازها، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف وخاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعمليات الاجنبية الناتجة عن ايرادات المحروقات الى الوسائط المالية المعتمدة، ومن اهم العناصر الداخلة في هذا التفويض نذكر التالي :

- ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط
- عوائد الصادرات خارج المحروقات والعوائد المنجمية
- المبالغ الناتجة عن عمليات الشراء في سوق الصرف
- الاموال الناتجة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من قبل الوسائط المالية المعتمدة

○ تفعيل لدور البنوك في السوق الصرف البنينة :

اتخذ بنك الجزائر في سنة 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البنينة لاسيما فيما يتعلق بتغطية مخاطر الصرف لصالح المؤسسات. فتم تطوير أدوات تغطية مخاطر الصرف الاجل سنة 2012، حيث مكنت هذه التدابير البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن ان

تواجهه زبائنها، مع ابقاء هذه البنوك نشطة في السوق البنينية للصراف، ونظرا للأجال القصيرة جدا الخاصة بتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز فإن مخاطر الصرف هي منخفضة نسبيا، كون تسديدات الخارجية تتم غالبا فورا.

○ ضبط سوق البنينية للصراف:

في إطار دوره في ضبط سوق البنينية للصراف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة سنة 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي انسجاما مع أفاق تطور الأسعار النسبية للصراف، حيث استقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار في سنة 2012، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا في قيمته قدره 5.8 % كمتوسط سنوي نتيجة لتوسع فوارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين.

○ الحفاظ على احتياطات الصراف :

تعود مسؤولية إدارة وتسيير احتياطات الصراف الى بنك الجزائر، فهو يعمل على المحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من الاستنزاف والتآكل و هي تستعمل في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل تسديد الدين الخارجي، تنوع الصادرات، رفع مستواها الخارجي المحروقات، معالجة العجز في ميزان المدفوعات والتصدي للأزمات المالية ... إلخ بلغت احتياطات الصراف للجزائر 190.7 مليار دولار في 2012 لتصل إلى 194.4 سنة 2013.

والملاحظ ان احتياطات الصراف في الجزائر لم تعرف إنخفاضا خلال الفترة 2000 و 2013 ويعود ذلك الى التسيير الحذر من قبل بنك الجزائر للاحتياطات الصراف وذلك بقيام بنك الجزائر بما يلي :

- إدارة الاحتياطات من العملة الاجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا او شراء بهدف احداث استقرار في سعر الصراف الدينار ويتم ذلك من خلال استثمار في صناديق الاوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد 2 %، وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الاوراق الدالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر من خلال ضمان سلامة رأس المال.
- تنوع العمليات المشكلة للإحتياطات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات اسعار العملات في سوق الصراف الدولية باختيار العمليات يتم استعمالها في الساحة الدولية.
- إتخاذ إجراءات إدارة الحوافظ المالية بزيادة العائدات عن كل عملة الى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر الى حد أدنى.

2.2. نتائج إدارة سعر الصرف المرن المدار من قبل بنك الجزائر :

على مستوى استقرار الدينار الجزائري :

الملاحظ أن بنك الجزائر قد نجح نسبيا في تحقيق أهم أهداف سياسة سعر الصرف وهي تحقيق استقرار الدينار الجزائري وخاصة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي، رغم إنخفاضه في الفترة الممتدة بين 2000 و 2003 بحوالي 5.77 % إلا أنه عاود الارتفاع ليبلغ أقصاه في سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية وهذا ما يعكس عدم استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى المتوسط والطويل مما أدى أن تدخلات البنك الجزائر والتي لم تكن محدودة في سوق الصرف. و ساهم التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي أثبتت فعاليتها في سنة 2013 و المتميزة بحركات واسعة في أسعار الصرف لأهم العملات.

○ على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي :

▪ تنافسية الاقتصاد :

رغم الإطار التشريعي والتنظيمي الذي لم يجسد أهداف السلطة النقدية هذا بالإضافة الى الالتزام بشروط الصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بهدف من تدخلات بنك الجزائر والمتمثل في تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بفعل عملية التخفيض و هذا يعود الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، تمثل صادراته من المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية للنفط ونسبتها تفوق 98 % أما صادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا.

▪ سعر الصرف والتحكم في التضخم المستهدف :

أظهر نموذج محددات التضخم الذي تم إعداده من طرف مصالح بنك الجزائر بوضوح أن مساهمة معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي في التضخم كانت ضعيفة جدا خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2012 مقارنة مع المحددات الأخرى، بما فيها الكتلة النقدية خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وودائع بالعملة الصعبة. إجمالا بلغ متوسط التضخم السنوي سنة 2012 8.9 % مقابل 4.5 % سنة 2011

المبحث الثالث : دراسة حالة لإقتصاد التركي.

من 4 ماي 1981، بدأ البنك المركزي التركي الإعلان بشكل يومي عن القيمة السوقية لليرة التركية مقابل الدولار، لتتحول تركيا من نظام الصرف الثابت إلى العائم الموجه من قبل البنك المركزي. و مع إنشاء أسواق النقد الأجنبي داخل المركزي التركي في أوت 1988، ترك سعر صرف الليرة التركية يحدد يوميا وفقا لتقلبات العرض والطلب، و من ثم شهدت تركيا أكبر انخفاض في قيمة عملتها خلال الأربعين عاما الماضية في 22 فبراير 2001، حيث لعبت التوقعات الاقتصادية السلبية والتوترات السياسية الدور الأكبر في ارتفاع الدولار الأمريكي من 685 ألف إلى 957 ألف ليرة تركية، وتسبب ذلك حدوث تغيرات سياسية واقتصادية في البلاد. و بعد النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال حكم حزب العدالة والتنمية، أصبح من الضروري إجراء تعديلات على الليرة التركية، و لأجل ذلك أصدر قانون تنظيم العملة للجمهورية التركية يوم 28 يناير 2004، جرى بعدها حذف 6 أصفار من العملة بتاريخ 1 يناير سنة 2005 ليبدأ الجيل الثامن من النقود. منذ ذلك الحين بدأت رحلة جديدة لليرة التي باتت تساوي 1.34 دولار، لكن ذلك السعر لم يستمر طويلا، إذ تراجع سعر الصرف لنحو 1.43 ليرة للدولار مع نهاية عام 2006. كما أدت التوقعات الاقتصادية السلبية والعلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بسبب القس برونسون إلى زيادة الدولار الأمريكي من 3.75 ليرة تركية في بداية عام 2018 إلى 7 ليرة تركية خلال العام. و انخفضت قيمة الليرة التركية بنسبة 9 % في 13 أوت، و 13.6 % في 14 أوت مقابل الدولار الأمريكي. وحدث آخر انخفاض مرتفع خلال العقد الماضي، في 22 مارس 2021، بنسبة 8 في المئة. كانت استراتيجية البنك المركزي التركي القائمة على رفع سعر صرف العملة الأجنبية فقد خفض البنك المركزي لشهر نوفمبر 2021 سعر الفائدة 100 نقطة أساس إلى 15 % على الرغم من اقتراب معدل التضخم من 20 % مشيرا إلى المزيد من التيسير النقدي و انخفضت قيمة الليرة 12 % مما يجعلها العملة ذات الأداء الأسوأ على مستوى العالم. وأظهرت بيانات رسمية، أن ثقة المستهلكين في تركيا هوت 7.3 % . إلى 71.1 نقطة في نوفمبر، وهو أدنى مستوى لها منذ البدء في نشر البيانات عام 2004 في انعكاس لعمليات بيع سريعة لليرة التركية بأدنى قيمة لها على الإطلاق . (البنك المركزي التركي).

الشكل (1) انهيار العملة التركية للسنوات العشر الأخيرة

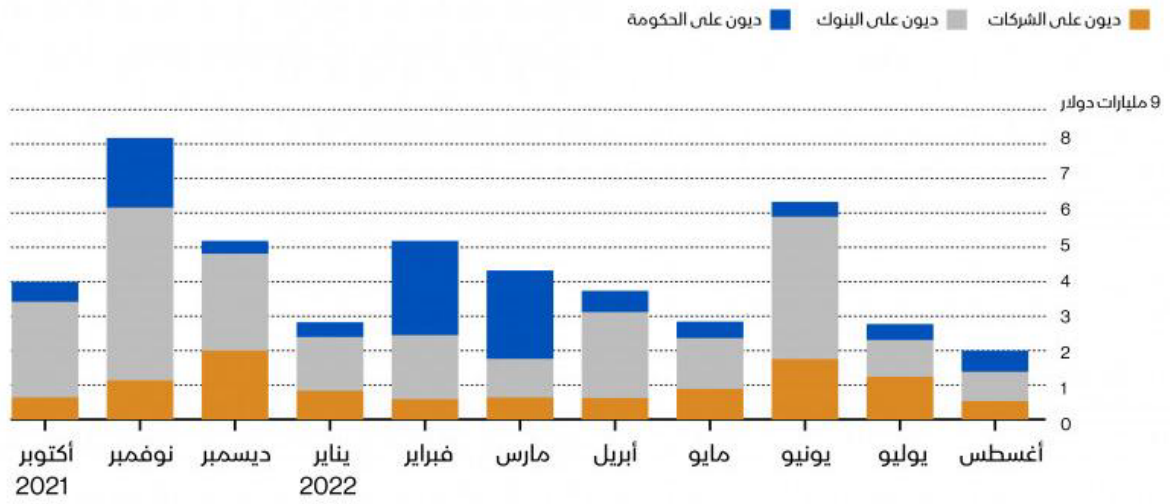


المصدر : بيانات العربية

و تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاعها 109 في المئة خلال 3 سنوات، حيث قفز دين الحكومة التركية من مستوى 969.940 مليار ليرة (112.131 مليار دولار) في جوان من عام 2018، إلى نحو 2026.802 مليار ليرة (234.312 مليار دولار) في جوان 2021، بزيادة بلغت 1056.856 مليار ليرة (122.180 مليار دولار)، ووفق هذه البيانات، تبلغ الزيادة السنوية في الديون المركزية للحكومة التركية خلال السنوات الثلاث (2019 - 2020 - 2021) نحو 36.33 في المئة، بما يعادل نحو 352.285 مليار ليرة (40.728 مليار دولار)، في الوقت نفسه قفزت الديون المستحقة على الأتراك لصالح البنوك 138 مرة خلال 18 عاماً، وهو ما يعود بشكل مباشر إلى موجة التضخم المرتفعة التي تشهدها البلاد في ظل استمرار انهيار الليرة التركية مقابل الدولار، حيث كشف مركز المخاطر التابع لتحاد البنوك التركية، أن عدد العاجزين عن سداد ديون قروض بطاقات الائتمان الخاصة زاد بمقدار 178 ألفاً و 138 شخصاً خلال عام واحد. وأشار إلى أن من عجزوا عن سداد تلك الديون زاد إلى 208 ألف و 738 شخصاً في جوان 2021، مقابل نحو 30 ألفاً و 600 شخص في الشهر نفسه من 2020. و خلال الفترة الممتدة من جانفي الى جوان من سنة 2022، ارتفع هذا العدد بمقدار 474 ألفاً و 355 شخصاً، مقابل نحو 205 آلاف و 536 شخصاً خلال الفترة نفسها من العام. (بنك تركيا المركزي ووزارة الخزانة المالية التركية).

الشكل (2) كومة الديون التركية عام 2021

هناك حوالي 13 مليار دولار من الديون الخارجية التركية تستحق السداد في آخر شهرين من العام 2021



المصدر : بنك تركيا المركزي ووزارة الخزانة والمالية التركية.

الخاتمة

الخاتمة العامة :

عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم دائماً ما تكون عملية معقدة. سواء أكان هذا التحول منظماً أم غير منظم. ولكي يكون التحول منظماً يجب أن تتوفر في الدولة عدة شروط، منها كفاية احتياطات الصرف، وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، وأن يكون هذا الأخير يتسم بالعمق وعلى درجة كافية من السيولة والكفاءة لاكتشاف و تحديد سعر الصرف، ووضع معدل مستهدف للتضخم، واختيار التوقيت المناسب لتحرير حساب رأس المال.

الجزائر، ومنذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار الأمريكي عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك لانتقال من نظام الربط إلى سلة عملات، إلى نظام جلسات التثبيت إلى التعويم المدار لسفر الدينار، إلا أن هذا التحول لم يكن منظماً وذلك لعدم استيفاء الجزائر إلى الشروط السابقة الذكر عند بداية الانتقال، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات عندما بدأت في عملية التحول، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار، كما أنها كانت تمتلك سوقاً للصرف الأجنبي لا يتسم بالكفاءة. ولكنها نجحت في استهداف التضخم، إلا أن هذا المعدل لم يكن مستهدفاً عن طريق نظم سعر الصرف، وإنما كان بواسطة السيطرة على الكتلة النقدية، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعة هذا الانتقال.

كما قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة :
إن أنظمة سعر الصرف تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب الأهداف والأولويات ومستوى تطور الاقتصاد المحلي والظروف المحيطة بها، وتتنوع هذه الأنظمة من الثابتة إلى الوسيطة والعائمة، ولا يمكن القول أن نظام الصرف العائم من أفضل الأنظمة لجميع الدول، فنظم الصرف المعمومة أنسب ما تكون في خدمة الدول المتطورة ذات الاقتصادات القوية والأجهزة الإنتاجية المرنة القادرة على التجاوب مع معطيات العرض والطلب في التجارة الدولية و بالتالي الاستجابة لمتطلبات تعويم العملة والاستفادة من مزاياه وامتصاص الصدمات التي قد تنجم عن اتباع مثل هذا النظام في سعر الصرف. بينما لا يصلح نظام الصرف العائم لنسبة للبلدان النامية، بل على العكس يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من نظم الصرف الثابتة أو المدارة لافتقارها للمراكز المالية الكبرى وضعف اقتصادها وعدم استجابة أجهز الإنتاجية لما تتطلبه التجارة الدولية من تقلبات في العرض والطلب و بالتالي تقلبات في سعر صرف العملة الناجم عن انتهاج نظام تعويم العملة، من هنا كان لجوء هذه الاقتصاديات إلى أسعار الصرف الثابتة أو المدارة في الحياة العملية، وذلك لتجنيبها المضاعفات الناجمة عن أسعار الصرف المعمومة.

لا يمكن تحديد نظام سعر صرف مناسب يحقق النمو الاقتصادي لأي بلد في كل مكان و زمان، فربما الدولة الآن تمتاز بخصائص النظم المرنة، ولكن بعد مدة قد ينقلب الحال، وتصبح تتصف بخصائص النظم الثابتة، وهذا ما أثبتته الدراسات النظرية و التجريبية السابقة حول هذا الموضوع؛ يعتبر نظام مجلس العملة من أفضل الأنظمة البديلة للاقتصاد الجزائري، خصوصاً في ظل توفر العديد من الشروط التي تستدعي تطبيق مثل هذا النظام، أما الشروط غير المتحققة فإن نظام مجلس العملة سوف يضع ضغطاً واقعياً على اتباع سياسات من أجل تحقيقها؛
و أهم استنتاجات الدراسة تتمثل في :

يفضّل إتباع نظام سعر الصرف الأكثر ثباتاً إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يسيطر عليها الطابع النقدي، بينما يفضل إتباع نظام أكثر مرونة للصرف إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يغلب عليها الطابع الحقيقي، وأثبتت الدراسات التجريبية بأن نظام الصرف الأجنبي يشكل تأثير على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة من خلال عملية التكيف مع الصدمات أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على محددات النمو الاقتصادي.

تفرض العولمة المالية الجديدة على الدول النامية إتباع سياسة التحرير التدريجي لأنظمتها المالية و المصرفية و القيام بالإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية من خلال رفع قيود التجارة الخارجية، بحيث أصبحت حتمية التوجه التدريجي نحو التعويم حقيقة تفرض نفسها على الدول النامية.

و أخيراً يمكن القول بأن نظام سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية في البلدان من خلال التحكم في الأداء الاقتصادي و تحقيق معدلات نمو تدفع بالاقتصاد إلى الأمام، وعلى الرغم من اختلاف وتباين نتائج الدراسات السابقة، إلا أنه تبقى لطبيعة التصنيف المعتمد فتره الدراسة والعينة المستخدمة القدر الكافي من أجل إعطاء نتائج قد تعكس أو تثبت صحة ما جاءت به النظرية الاقتصادية، وبهذا يكون من الصعب تحديد نظام صرف مثالي وملائم لكل بلد باختلاف الزمان.

المراجيع

المراجع

1. SIMON KUZNETS juin1973; " **Modern Economic Growth : Findings and Reflections** " ; The American Economic Review ;Vol. 63 ; N° 3 ;
2. BEITONE.A, DOLLO.C, CAZORLA.A, DRAI.A-M « **Dictionnaire des sciences économiques** » Ed ARMAND COLIN, Paris, 2004.
3. **Hiouani. A,** " **le marché interbancaire des changes en Algérie** ", média-bank n°24 juin-juillet 1996.
4. **Abdelouahab keramane,** " **Présentation du marché interbancaire des changes** ", disponible sur le site suivant : www.bank-of-algeria.dz/marcheint1.htm, observé le : 10/09/2022.
5. **Zouaoui Halima,** " **étude de la politique de change en Algérie (1962-1993)** ", magistère a institut de la planification et statistique -Alger 1993/1994.
6. الحاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية : 2000 – 2010، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الأول، 2011.
7. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا " النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية – الإسكندرية 2008 –
8. مدحت القرشي " التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2007.
9. الطاهر قانة، "إقتصاديات صرف النقود و العملات"، دار الخلدونية، الجزائر.
10. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي. (2010). **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، (ط1)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع.**
12. عماد، عمر محمود على الهنداوي. (2011). **علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، مصر ، رسالة دكتوراة، غير منشورة، تخصص الفلسفة في الاقتصاد قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الرقازيق.**
13. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987 .
14. سمية زيرار – أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد – 2013 – 2014 .

15. بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3 - ، 2010/2011
16. عزي خليفة، "أثر أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1985 - 2015" جامعة محمد بوضياف - مسيلة، السنة الجامعية 2017 - 2018
17. حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية" رسالة ماجستير بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . 2001/2000 .
18. محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، " سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر" ، ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية - صندوق
19. مجلة النقد العربي- بعنوان " سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 أبو ظبي،
20. بن عبيزة دحو، "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية -" رسالة دكتوراة بجامعة سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017
21. مبارك بوعيشة، "السياسات النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، 1999
22. كبداني سيد أحمد، "أثر التّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012 - 2013
23. د. عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة -قسم الاقتصاد-، تنمية وتخطيط.
24. د. حسين عمر، « التنمية والتخطيط الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994
25. كاظم حبيب، " مفهوم التنمية الاقتصادية"، دار الفرابي للطبع 1980
26. [شرح معنى "الناتج القومي الإجمالي \(Gross National Product. GNP\)"](#)
[-دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو\(hbrarabic.com\)](#)
27. المصدر : الجزيرة،
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/7/24>، 2022/04/22